الجمهورية العربية المتحدة

السكرتارية العامة للحكومة

اجتماعات : ٣

محضر

اجتماع السيد رئيس الجمهورية

بالسادة الوزراء

في يوم الاحد ٢٨ يناير سنة ١٩٦٢

يناير ١٩٦٢

محضـــــر
اجتماع السيد رئيـــس الجمهوريـــة
مع هيئة الـــوزارة
يوم الأحـد ٢٨ ينايـــر ١٩٦٢

استأنف السيد الرئيس جمال عبدالناصر اجتماعه بالسادة نواب الرئيس والوزراء ونواب الوزراء فى تمام الساعة السادسة والدقيقة الأربعين مســـاء يوم الأحد الموافق ٢٨ يناير ١٩٦٢ بالقصر الجمهورى بالقبة .

وقد اعتذر عن عدم حضور الاجتماع بسبب السفر :

السيد / المشير عبدالحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية ووزير الحربية
السيد / الدكتور عزيز صدقى وزير الصناعـــة .

وقام بأعمال السكرتارية السيد / عبدالسلام بدوى سكرتير عام حكومـــة الجمهورية العربية المتحدة .

السيد الرئيس : بالنسبة للقضايا العامة التى قلنا اننا سنتكلم فيها .. هل لدى أحدكم موضوع يريد طرحه للمناقشة ؟ ... اذن .. سأتكلم عن الصحافة .. وكلامى ليس جديدا على الأخ حاتم .. ان الصحفيين "لخبطوا" كثيرا فى الصحافة .. فبالأمس نشر موضوع عن مؤسسة النقل العام .. ونحن لا نمانع فى أن نتكلم عن عيوب مرفق النقل العام .. ولكن هناك خطورة كبيرة عندما نتكلم عن مرفق النقل العام ونقارن بين حالته قبل التأميم وحالته بعد التأميم .. ونخرج من المقارنة بأن مرفق النقل العام قبل التأميم كان أحسن منه بعد التأميم .. فهل كان الأمر كذلك ؟ .. هذا هو السؤال .. وأنا اعتبر أن كتابة مثل هذا الكلام ما كانت تجوز بهذا الشكل ونحن نخوض معركتنا من أجل الاشتراكية .. نحن نصلح الأخطاء .. ولكن يجب الا ينشر الموضوع بالشكل الذى نشر به .. وأنا ألاحظ أن هناك "فلتات" فى الصحف .. ويوميا أتصل بحاتم فى هذا الشأن .. وقد ارسلت له منذ خمسة أيام رأيى فى سياسة الدعاية التى نتبعها .. فيجب الا نتعرض لزوجات الملك سعود وحياته الخاصة والأشياء التى من هذا القبيل .. لقد كتب محمد عوده موضوعا فى جريدة الأخبار عن "حريم الملك سعود" .

السيد / عبدالقادر حاتم : لقد بلغت احمد بهاء الدين بعد أن تكلمتم سيادتكم .

السيد الرئيس : هل أذهب أنا لأجلس فى دور الصحف ؟؟!! .. ثم عملية "الشتيمة" .. حسين فهمى "يشتم" .. وخلال معركتنا التى كنا نحاربها فى سنة ١٩٥٤ كنا نتكلم بشكل .. وأعداؤنا يتكلمون بشكل آخر .. وقد غيروا "تكتيكهم" .. ونحن لم نغير "تكتيكنا" .. ثم أن الكلام الذى كتبه مصطفى محمود فى روزاليوسف فيه تعريض بالدين الاسلامى .. وهناك خبر نشر اليوم بجريدة الاهرام عن ضريبة الدخل يؤكد أن البغدادى يبحث تخفيض ضريبة الدخل .. وهذا الكلام خاطىء لأن البغدادى كان معارضا لهذا الموضوع .. وعندما يقال مثل هذا الكلام فانه يعطى معنى يجب أن نتجنبه .. يعطى معنى أن "فلان" يبحث تخفيض الضريبة .. "وفلان" لا يريد تخفيضها .. علما بأنى أنا طلبت من البغدادى أن يبحث موضوع اعطاء ١٠ ٪ أو ١٥ ٪ كمعاش لاصحاب المهن الحرة التى ليس لها معاش .. ان موضوع الصحافة بهذا الشكل يجب الا نسكت عليه .

السيد / عبدالقادر حاتم : لقد أوقفنا مصطفى محمود .

السيد الرئيس : لأنى قلت لك عنه ..

السيد / كمال الدين حسين : لقد قرأت فى المساء أنه اذا أردت أن تتعامل مع الحكومة فيجب أن تحتفظ بالايصالات لمدة عشر سنوات .

السيد / فتحى الشرقاوى : هذا صحيح .. لأن التعقيد موجود .

السيد الرئيس : لامانع من نقد الاجراءات .. بل لابد من أن ننتقد وننظم ونغيّر .. واذا كان هناك شيء خطأ نصلحه .. ولكن لا نصوّر الحكومة بأنها "روتين" .. ثم ما هو الروتين ؟ .. اننا لو حذفنا الروتين ستكون لدينا كل يوم مليون قضية سرقة .. وستكون العملية "سايبة" وفيها "خواطر" .. فلابد أن تكون هناك قواعد منظمة لعملنا .. وهذا هو الروتين .. واذا كان هناك شيء نحن غير مقتنعين به نعدله .. ولكن بقاعدة أخرى أيضا .

وبالنسبة لموضوع الصحافة .. أنا لا أنادى بفرض رقابة عليها .. ولكن لابد أن يكون هناك توجيه .. ولابد أن تعمل لجنة للصحفيين .. ولابد أن ينفذوا هذا الكلام فى جريدة الأخبار .. ان حاتم مسئول عن الصحافة وأنا أكلمه يوميا .. ولكن من المسئول عن التنفيذ ؟ .. لابد أن يكون هناك شخص مسئول فى كل جريدة .. وتكون لديه فكرة عن سياستنا .. ثم لابد أن يشكل حاتم لجنة من رؤساء التحرير يجتمع بهم ويتكلموا ويعطيهم توجيهات .

السيد / فتحى الشرقاوى : ليس هناك شك فى أن الصحف يلزم لها نوع من التوجيه .. وكان الغرض من تنظيم الصحافة هو منع سيطرة رأس المال على الرأى العام .. وقد اتبعت هذا النظام دول من الشرق والغرب .. والتوجيه يكون بوسيلة لجنة تنعقد دوريا لتوضيح سياسة الدولة .. ثم يكون بمقر كل جريدة شخص يلم الماما

كاملا بمبادئنا ويكون مسئولا عن التوجيه .. فمثلا ما أثير بخصوص مؤسسة النقـــل العام .. كان "المانشيت" ليس فيه حسن اختيار لأنه لا يصح أن يقارن بـــين المرفق قبل التأميم وبعده .. انما هذا لا يمنع من توجيه النقد لأى مرفق .

السيد الرئيـــس : لم أقل هذا .. لكن لما أقارن الوضع قبل التأميم وبعـــده ..

فكأنى تعرضت للاشتراكية .. ولما يعلن عن انتظام المرفق قبل التأميم .. نمعنى هذا فشل الاشتراكية .. اننا نخوض معركة فى سبيل الاشتراكية .. عندما تسمع اذاعـــة مكة أو المدينة أو أنقره أو طهران أو اسرائيل أو عمان .. كلها هجوم على الاشتراكية .. فلما يخرج "المانشيت" بهذا الذى ظهر به ويقرأه ½ مليون مثلا من قارئـــى الجريدة .. معنى هذا أن المرفق أيام الطرابلسى أو ابو رجيله أحسن من وضعـــه الحالى .. لقد حصلت المؤسسة على عربات جديدة بعد التأميم حوالى مائة عربـة علاوة على المعطل الذى أصلح .. أقول يمكن اننا فى حاجة الى التحســـين .. واذا قارنا بالوضع قبل التأميم وبعده .. فنجد الوضع بعد التأميم أفضل .. ولا شـــك فى هذا .

السيد / فتحى الشرقاوى : كان من الواجب عند كتابة هذا "المانشيت" أن الحالة فى المرفق كذا وكذا .. وفى الحقيقة توجد عيوب فى الأجهزة الحكومية .. وقد أثـــرت هذه العيوب فى اجتماع اللجنة التشريعية .. ولا شك من وجود تعقيد فى الروتـــين ونسير على قوانين لا تساير وضعنا الحالى .

السيد الرئيـــس : لقد طلبنا فى احدى جلساتنا تغيير القوانين القديمـــة ..

وأحب أن أرى ما تبذلونه من مجهود نحو الغاء هذه القوانين .. كما اننى لا أمنع التوجيه بالنسبة للوضع الداخلى .. اذا لم نوجه .. فسيوجد أناس آخـــرون يوجهون مثل الرجعيون والشيوعيون .. وكل يوجه حسب مصلحته .

بالنسبة للسياسة العربية .. اذا لم نوجه السياسة العربية .. فسيقوم البعثيـون بالتوجيه .. وكل فئة تحاول توجيه الصحفيـين .. ونحن نوجه ومن نشك فى حسن سلوكه .. يفصل .

السيد / عبدالقادر حاتم : بالنسبة للمقال الذى يكتب ٠٠ ممكن ترسل لنا نقـــاط الموضوع للاطلاع عليها ٠

السيد الرئيـــس : الذى يتكلم عن نقص الأدوية وعن تحسين مرفق النقل وعـــن نقص الفنيين بالوحدات المجمعة ٠٠ وعن تحميل فلاح الاصلاح الزراعى بأعباء ماليـة كثيرة ٠٠ اننى أعتبر هذه موضوعات مفيدة ٠٠ وكذلك من يتكلم عن أوجه الخطأ فـــى مرفق السكة الحديد ٠٠ ولو أن الانتقادات التى توجه للسكة الحديد تلاشت للاعلانات التى تنشرها السكة الحديد فى الصحف ٠

السيد / مصطفى خليل : على كل قد انتظم مسير القطارات ٠

السيد الرئيـــس : عندما اقرأ الاعلانات الاحظ انها هى التى انتظمـــت ٠٠ لما الناس تتكلم ٠٠ هذا يعطى صورة طيبة ٠٠ انما موضوع جريدة الأهرام وعمليـات التجنى على الاشتراكية تحت اسم النقد ٠٠ ثم واحد يهاجم الملك سعود ٠٠ تكون النتيجة مهاجمة الدين الاسلامى ٠٠ وموضوع "الشتيمة" الواحد "يشتم" لقـــد منع الاعداء هذا الأسلوب ٠٠ جميع التعليقات فى العالم كلها نقد فيماعدا عـن اسرائيل وعمان ٠ بريطانيا فى عام ١٩٥٦ كانت "تشتم" من الشرق الأدنـــى ٠٠ قفلت وتركوا أسلوب "الشتيمة" وتولت توجيه النقد ٠٠ أقول للدكتور حاتم يجـــب تغيير طريقتنا عن عام ١٩٥٧/٥٦ ٠٠ ونقول شيئا فى منتهى الأدب ولكن له تأثـير كبير جدا ٠٠ صوت العرب قال أمس ان شمعون اجتمع بسفير اسرائيل فى رومـا ٠٠ هل يصدق احدا هذا الخبر ؟ ٠٠ وقد يكون خبرا صحيحا ٠٠ ان المعركة الـــتى نخوضها اليوم كبيرة وعنيفـــة ولذا يجب أن توجه الصحافة ولذا تشكل لجنة مـــن رؤساء تحرير الصحف الأربع اليومية والمجلات تجتمع مرتين اسبوعيـــا ٠

اما النقد فلن أمنعه ٠٠ النقد يجب أن يسـير ٠

مقالة فى مجلة المصور عن فرقة الأنوار اللبنانية ٠٠ قيل عنها كلمات معقولـــة لكن لا يصح أن يأتى صحفى آخر ويقارن هذه الفرقة بالفرقة المصرية ويخـــرج

بنتيجة أن فرقة الأنوار أحسن .. وما يقال عن الفرقة يقال أيضا عن الأغنية المصرية .. اذا كنا نريد انتقاد الفرق المصرية والأغنية المصرية .. لا مانع .. ولكن لا تقـــارن بغيرها كالأغنية اللبنانية أو الفرقة اللبنانية .

ثم ان الصحفيين فى منتهى "تفاهة" التفكير .. ولم يعرفوا ولم يفهموا شيئـا .. ويذهب الى مقر الجريدة بعد الظهر وكل واحد يكتب له كلمتين ..

هل توجد أسئلـة أخرى ؟

السيد / عبدالوهاب البشرى : الا ترون سيادتكم انه مع توافر الحرية والتوجيه للصحافة أن يكون هناك نوع من الرقابة .. ان التوجيه ممكن بالنسبة لرؤوس الموضوعـات .. ولكن الموضوعات نفسها قد تزداد عمقا واتساعا بحيث لا يؤدى التوجيه فقط الى ضبطها .

السيد الرئيـس : لقد جربنا فرض الرقابة على الصحف .. ووجدنا انها غير عملية . فالرقيب يستهسل ويشطب .. ثم ان الرقيب — سواء أكان موظفا بالدرجة الثامنـة أو وكيل وزارة — لا يعرف شيئا .. وبالرقابة ستكون الصحف كلها نسخة واحـدة .. ولكن .. من الممكن أن يكون رئيس التحرير رقيبا ..

السيد / حسين ذو الفقار صبرى : اننى لا أؤمـن بالرقابة فى هذا الموضـوع .. ولكن يجب أن تكون هناك محاسبة .. ومادام هناك توجيه ولجنة من رؤسـاء التحرير .. فان كل من ينشر مقالة فى باطنها هجوم وسوء تقدير يحاسب .. ومادامت الصحف ملكا للاتحاد القومى .. فكل من يظهر أنه سىء النية يفصـل .

كما أن هناك احتكارا فى التحرير .. يجب القضاء عليه .. فكثير من خريجـى كليات الحقوق والآداب لا يجدون عملا .. ومن الممكن أن نفتح الباب أمام هـؤلاء الخريجين ليعملوا فى التحرير .. وبهذه الطريقة نخلق جيلا جديدا من الصحفيين .. ولا مانع من تجربتهم طالما أن هناك محاسبة .. ومادمنا لن نترك من يسىء دون أن نحاسبه .. أنا رأيى أن الصحافة تحتاج الى لجنة توجيه قومى .

السيد الرئيس : لا توجد لجنة للتوجيه القومى .

السيد / حسين ذو الفقار صبرى : ولكن يجب أن نفصل كل من يثبت سوء نيته أو تقصيره أو مجرد أنه يستخدم الصحافة لتحقيق اغراض معينة .. فالرقابة ليست مقبولة ولكن المحاسبة ضرورية حتى فى أكبر بلاد العالم .

السيد الرئيس : المحاسبة مع التوجيه .. وأنا أرى الرسوم " الكاريكاتورية " فى أغلب صحف العالم .. ولم أجد صحيفة أو مجلة مرسوما بها "كاريكاتير" مكتوب عليه (W . C)..ولكن عندنا هنا .. مجلة صباح الخير عملت هذا .. وهذه أشياء خارجة وجارحة .. انهم لا يعملون مثل هذه الأشياء ولا فى فرنسا .. اما هنا .. فانهم لن يتركوا مثل هذه الأشياء الا اذا ابتعدوا عن تدخين "الحشيش" .

السيد / محمود فوزى : نحن نريد أن نرغّب الناس فى وجهة نظرنا .. ولكنا نسوّىء الموضوع بالأسلوب الذى نعالجه به .. والحاصل الآن أن الصحفيين يكتبون كتاباتٍ سطحيةً ومجرد اشاعات .. ولا توجد دراسة لما يكتبون .. ويستعملون الفاظا جارحة .. ويخطفون خبرا دون أن يتحرونه .. فتكون النتيجة أن تنشر اخبار كثيرة ولا أساس لها من الصحة .. ثم يركزون الموضوع على العبارات النابية بينما التطور التاريخى فى جانبنا .. فنحن فى جانب الحرية والعدالة الاجتماعية وكل ما يؤمن به العالم .. ثم بعد ذلك نقول الحرية للصحافة .. نعم هى حرية للصحافة .. ولكن لابد أن تكون حرية البناء .. لا حرية الهدم .. ويجب أن نحاسب حسابا عسيرا عن طريق ادارة الجريدة .. ومن يتضح سوء نيته نحاسبه عن طريق القضاء كما يحدث فى بلاد كثيرة .. فهناك توجد تعليمات لدى القضاة يطبقونها ويعاقبون من يسيء .. وبذلك تترك الحرية للجميع .. ومن يخرج عن حدود الأمانة والبناء يحاسب حسابا عسيرا .. ولكن هذه مسألة ليست سهلة وتقتضى وقتا .. ولذلك لابد أن يكون هناك حزم فى بعض المسائل من الآن .. ويجب الا نترك هذه "الهيصة" للوقت ليصلحها .

اننا ان لم نغذ العالم بالرأى العام فان هناك غيرنا يغذيه بالرأى .. وفى جميع المجالات ـ العربية أو الافريقية أو العالمية ـ نجد أن الحق والتطور وطباع الزمن الذى نعيش فيه وكل العناصر الموجودة فى هذه المجالات .. نجد كل ذلك

فى جانبنا نحن ٠٠ ولكننا لا ندرس الدراسة الكافية ٠٠ ولذلك يجب أن نغـــذى الصحافة بعناصر قادرة تستطيع أن تدرس وتأتى بحقائق فى جانبنا ٠٠ نريد عناصر ناضجة وأناسا لهم وزنهم ٠٠ يستطيعون أن يبحثوا وأن يعبروا عن نتيجة هـــذا البحث ٠٠ لأنه لا يكفى مجرد البحث ٠٠ وهذه العناصر موجودة ٠٠ ونستطيع أن نتعرف عليها بالتجربة مرة بعد أخرى ٠

السيد / محمد النبوى المهندس : نحن نرحب بالانتقادات المدروسة بحيث نخـرج بنتيجة عن هذه الدراسة ٠٠ يجب أن يكون هناك توجيه وتطعيم الصحافة بعمـل اللجنة ٠

السيد الرئيـــس : هل يريد أحدا من سيادتكم اثارة أى موضوع ؟

السيد / مصطفى خليل : فيما يختص بالنقد ٠٠ يجب أن نتقبله وهو مهم ٠٠ لكـــن عندما تظهر انتقادات بالنسبة الينا ونرسل ردنا على هذه الانتقادات فلم تنشـر ٠٠ أضرب مثلا بما نشر فى جريدة الاخبار ٠٠ من اكتشاف آنسة حديثة التعيين بمصلحـة التليفونات حادث تزوير كشوف صرف العمال ٠٠ سألت عن هذا الموضوع فوجـــدت أن مصلحة التليفونات هى التى اكتشفت الحادث وهى التى تولت ابلاغ النيابـــة الادارية ٠٠ ومثل هذه الأعمال محاولة ابراز الخطأ والتشكيك فى الأجهزة الحكومية ٠٠ وعمل الرقابة الادارية تأخذه الصحافة وتشوهه ٠

السيد الرئيس : بخصوص الملاحظات عن النيابة الادارية ٠٠ قلت للأخ عباس رضـوان أن يمنع هذا ٠٠ بخصوص البرقيات التى ترد الىّ ونشرها فى الصحف ٠٠ فى تقدير الأخ كمال رفعت انها تنشر ٠٠ وفى تقدير انا لا تنشر ٠٠ سألت عن سبب تدخـــل وزير العمل فى البرقيات ٠٠ فقيل بأنه كان متبعا عندما كان وزيرا للدولة لشئـــون رياسة الجمهورية ٠٠ موضوع النيابة الادارية واظهارها لجميع الناس بمظهر الاهمال ٠٠ ان مهمة النيابة الادارية ضبط المخالفات وليس الشهرة ٠٠ اذا كانت النيابة الادارية تحتاج الى شهرة ٠٠ نعطيها شهرة ٠٠ المهم نريد معرفة حقيقة الاوضاع ٠٠ من أخرج خبرا كاذبا ٠٠ نفصله ٠ ونريد التأكد من هذه الأخبار ٠

الموضوع الذى أثير عن الوزير السابق سيد مرعى ٠٠ هل يستطيع ضابط النيابة الادارية اثباته ٠٠ عندما نقرأ هذا الموضوع نجده خارج عن الموضوع ٠٠ الضابط الذى ذهب ليشهد فى قضية وكيل الوزارة "السمنى" الغرض منه وجود فساد من سيد مرعى وأنا لم آخذه على هذا بل أخذته على انه يوجد فساد وتركته الدولة ٠٠ أخذت الموضوع على أكبر ما يخص سيد مرعى ٠٠ ثم ما هى عملية سيد مرعى ٠٠ أعتقد انه ليس فى القضية ٠٠ قيل عن سيد مرعى انه عمل بوالص تأمين ولم يدفع قيمتها ٠٠ هذا الكلام غير حقيقى لأن بوالص التأمين مدفوع قيمتها ٠٠ عملية يمكن معرفتها ٠٠ لكن عملية التشهير لا يصح أن تكون ٠٠ وهى ليست خاصة بشخص بل عامة٠

أى متهم يريد أن يغرق الدنيا حتى تغرق القضية ٠٠ الموضوع بالنسبة لوكيل وزارة الاصلاح الزراعى "السمنى" معروف وقد اعترف ٠٠ هل كل واحد متهم يريد أن يدخل الوزير معه ؟ شىء لا يصح ان يقال ٠٠ كما لا يمكن الأخذ بما يقوله "السمنى" بعد أن ثبت اتهامه ٠٠ لأنه يريد تكبير القضية حتى ينجو بنفسه ٠٠ وشهادة ضابط النيابة الادارية كانت تشهيرا بنظام الحكم ٠٠ وسوف اعرف سبب ما قاله ضابط النيابة الادارية ٠٠ اذا كان غرضه التشهير بنظام الحكم وأنه كان يوجد فساد فى الحكم ٠٠ فسوف أفصل هذا الضابط ٠٠ هذين موضوعين لا يحتملا "لعب اطفال" ٠٠ لم أر أى صلة بين قضية السمنى وما دسّ لسيد مرعى ٠٠ واعتقد كما قلت بأن الغرض اكبر مما يخص سيد مرعى ٠٠ ضابط النيابة الادارية اما له غرض شخصى فى نفسه أو ان نظام الحكم على خطأ٠

السيد / مصطفى خليل : لقد ذكر لى مرة السيد / سيد مرعى عن حادثة وقعت بينه وبين ضابط من النيابة الادارية عن مشادة حدثت بينهما فى مكتبه بوزارة الاصلاح الزراعى أدت الى طرد ضابط النيابة الادارية ٠٠ وأعتقد ان هذا هو السبب الاساسى الذى ادى الى الادخال به فى القضية ٠

السيد الرئيس : لقد جاءنى تقرير من النيابة الادارية منذ اسبوعين بأن سيد مرعى اشترى أرضا من الأوقاف أو من الاصلاح الزراعى ٠٠ فبحثت هذا الموضوع ٠٠ لأنه ليس من المعقول ان يشترى سيد مرعى ارضا ٠٠ ثم قالوا ان أخاه اشترى ارضا من وقف

أهلى فى الجيزة بسعر الفدان ٧٠ جنيها ٠٠ ليس من المعقول أن يكون سعر الفدان فى الجيزة ٧٠ جنيها فقط ٠٠ ثم كلفت على صبرى أن يسأل سيد مرعى عن هذا الموضوع ٠

السيد / على صبرى : لقد قال ان هناك جزء صحراوى سعر الفدان منه ٧٠ جنيها ٠٠ والباقى سعر الفدان ٣٠٠ جنيه ٠

السيد الرئيس : هذا موضوع مضت عليه سنة أو اكثر ٠٠ وحدث فى شأنه كلام من النيابة الادارية ايضا ٠٠ اذن يجب أن نبحث هذا الموضوع لنرى أوله من آخره ٠٠ وكل الأوراق الموجودة لديكم (فى النيابة الادارية) بخصوص هذا الموضوع ترسل للأخ عبداللطيف البغدادى ليبحثه ٠٠ وأنا أخيرا سأحل النيابة الادارية ٠٠ لأنى اذا كنت اسمع كلاما من "برّه" فمعنى ذلك ان النيابة الادارية تعمل ضد النظام ٠٠ وأنا أعتقد ان وراء هذه العملية شخص معين " يزق " فيها وان كنت لا اعرف من هو هذا الشخص ٠٠ واذا اتضح أن هذا الكلام الذى جاءنى من النيابة الادارية غير صحيح ٠٠ سنرفد كل رجال النيابة الادارية ونحاكمهم ٠٠ ثم اذا اتضح ان سيد مرعى دفع نعلا اقساط التأمين فان الشخص الذى قال هذا الكلام فى المحكمة يجب أن يفصل ٠٠ انكم اذا كنتم ستشهّرون بالوزراء فى المحاكم وفى كل مكان ٠٠ فكيف يستطيعون تأدية اعمالهم ؟ ٠٠ لقد قال هذا الشخص فى المحكمة ان سيد مرعى عمل بوالص تأمين " كذا وكذا " ٠٠ فهل قال لك يا عباس هذا الكلام ؟

السيد / عباس رضوان : هذا الموضوع أثير فى التحقيق منذ البداية ٠

السيد / فتحى الشرقاوى : لقد سمعت من النائب العام أن هناك موضوع أثير ثم أوقف ٠٠ وأنا دائما أطلع على محاضر الجلسات فى القضايا الكبرى ٠٠ ولكنى لا اعرف ما اذا كان الشاهد قد شهد فى حدود ما دار فى التحقيق ٠

السيد الرئيس : لنفرض أن موظفا بوزارة العدل تقاضى رشوة وضبطته النيابة الادارية ٠٠ هل هذا يستدعى أن يقول رجل النيابة الادارية أن فتحى الشرقاوى

متواطئ مع المرتشى ؟ .. يجب أن يبحث الموضوع قبل احالته الى المحكمة .. ولكن اذا قيل فى التحقيق ثم فى المحكمة ثم نشر فى الصحف .. فما هو الوضع اذا اتضح أنه كلام غير صحيح ؟ .. أنا أفهم أن يصدر هذا الكلام من المتهم أو المحامى ولكنى لا أفهم كيف يصدر من رجل النيابة الادارية .. لو اتضح أن سيد مرعى ارتكب هذا العمل فعلا سأضعه فى السجن حتى لو برأته المحكمة .. ولكن .. أنا أعتبر أن العملية اكبر .. فهى تشهير بالحكم .. تشهير بأن هناك فساد فى الحكم ونحن نتغاضى عنه .. لقد كان فى امكانكم ان تعرفوا بكل بساطة ما اذا كانت بوالص التأمين قد دفعت أم لا .

السيد / عباس رضوان : هناك مجموعتان من البوالص بعضها قبل سنة ١٩٦٠ والآخر بعد سنة ١٩٦٠ .. والمجموعة الأولى (قبل سنة ١٩٦٠) مدفوعة .. أما المجموعة الثانية (بعد سنة ١٩٦٠) فقد كانت — حتى انتهاء التحقيق — جاهزة ومعترفا بها ولم تدفع .

السيد الرئيس : لقد كان التحقيق فى ديسمبر ١٩٦٠ .

السيد / عباس رضوان : البوالص المقصودة كانت لغاية ١٩٦٠ .. والتى نشرها الأخ سيد مرعى كانت عما قبل ١٩٦٠ .

السيد / احمد عبده الشرباصى : لقد ذكر السيد / سيد مرعى بأنه كانت له بوالص تأمين فى عدة شركات وأنه يريد توحيدها فى شركة واحدة حتى يدفع اقساطها فى جهة واحدة .. وطلب من الشركات المختلفة تقديم بيانات حتى يختار افضلها .

السيد / عباس رضوان : يمكن أن يتولى بحث موضوع البوالص والأرض السيد / نائب الرئيس عبداللطيف البغدادى .

السيد / فتحى الشرقاوى : لقد ذكر السيد / سيد مرعى بأنه لم يعمل بوالص جديدة .

السيد الرئيـــس: هذا الموضوع يمكن معرفة حقيقته بالاتصال التليفونى .. لكـــنى اتكلم عن تيارات غريبة ليست فى المصلحة العامة .

السيد / عبدالقادر حاتم : لقد اتصل بى السيد / سيد مرعى لمعرفة هل سينشر ماقيل فى المحكمة فى الصحف .. فقلت له نعم .. ثم قال كلمة .. "كويس أرفع قضيـــة على ضابط الرقابة" أعتقد انها عملية تشهير تحتاج الى توضيح .

السيد / احمد عبده الشرباصى : ما معنى ان تظهر الصحافة صورة للسيد / سيـــد مرعى ومعه شخص وبينهما زجاجة ؟

السيد الرئيـــس : موضوع رومـــا .

السيد / زكريا محيى الدين : الموضوع هو اثبات صلة حسين مراد بسيد مرعـــى ..

السيد / عباس رضوان : لقد وجدت الصورة فى مكتب حسين مراد بمعرفة الرقابـــة الاداريـــة .

السيد الرئيـــس : لصالح من هذا حتى تنشـــر ؟

السيد / كمال رمزى استينو : ان الزجاجة التى نشرت فى الصورة زجاجة مياه معدنية .

السيد الرئيس : لنفرض انها زجاجة ويسكى .. نحن مصرحين ببيع الخمور .. عنـد زيارتى للاتحاد السوفيتى .. كان بعض الناس يشربون الفوديكا .. حتى اكرم الحورانى كان يمد يده الى زجاجة الفوديكا ويشرب منها ويعمل نفسه كأنه يشرب من زجاجـــة الماء الذى جعلنى أشك فى موضوع سيد مرعى هو موضوع عبدالجواد عويس .

والآن نستمع الى الأخ نجيب حشـــاد ..

السيد / محمد نجيب حشاد : اننى أرى حتى نستطيع تنفيذ الخطة ٠٠ انه يوجد مشروعان من المشروعات الكثيرة الموجودة فيها ٠٠ واقترح التعجيل بالانتهاء من تنفيذ هذين المشروعين بحيث ينتهى تنفيذ المشروعين الى حد أقصى نهاية الخطة الخمسية الأولى ٠٠ وهذين المشروعين :ـ

١ـ مشروع تنظيم الدورة الزراعية أو تنظيم استغلال الدورة الزراعية وتجميعها ٠

٢ـ مشروع مكافحة الآفات ٠

بخصوص المشروع الأول ٠٠ عندما بدأ تنفيذه ٠٠ بدأ فى ١٠٣ قرية من مجموع قرى الجمهورية العربية التى تبلغ ٤٢٠٠ قرية ٠٠ وقد نفذت فى هذا العام فى حوالى ١٢٠٣ قرية بالرغم من انه توجد بعض الشكاوى والاعتراضات وهى قليلة ٠٠ ونجد أن التجميع قد شمل جميع قرى محافظة المنوفية الآن ٠٠ وبمقارنة بسيطة بين محصول مناطق التجميع سنة ٦٠/ ١٩٦١ والمناطق الأخرى ٠٠ نجد أن مناطق التجميع أوفر فى محصولها بصفة عامة ٠٠ وأصبح المزارعين فى هذه المحافظة لا يشعرون بالغضاضة نحو التجميع الزراعى التى كان يشعر بها غيرهم من الناس ٠٠ وهذا يشجعنى الى أن المشروع يجب أن يتم فى نهاية الخطة الخمسية الأولى ٠٠ وأثر التجميع واضح ٠

سيادة الرئيس فى الجلسة الماضية أشار الى تجميع المساحات الصغيرة التى تعود عن طريق الميراث ٠٠ وهى مساحات صغيرة جدا بالأسهم والقراريط والفدان ٠٠ ونجد أن كل قطعة من هذه المساحات تزرع بمحصول معين ٠٠ فمن يزرع القطن مثلا بجوار الذرة ٠٠ فعند الرى القطن يضر محصول الذرة ٠٠ والعكس ٠٠ والعمليات الزراعية نتيجة الملكيات الصغيرة لم تكن منتظمة ٠٠ ولاجدال فى أن التجميع الزراعى مفيد ٠٠ وكان التجميع هو تجميع $\frac{١}{٣}$ زمام القرية مع بعضه وتجميع ال $\frac{٢}{٣}$ على بعضه ٠٠ اما الآن فسيكون التجميع حسب الأحواض ٠٠ $\frac{١}{٣}$ الحوض محصول صيفى و $\frac{٢}{٣}$ الحوض محصول شتوى ٠٠ ولا يوجد تعقيد فى تنفيذ التجميع بل يوجد تيسير ٠٠ وكما سمعت من السادة المحافظين والمشرف على عمليات التجميع ان هذه الطريقة اصبح يستسيغها الزراع ٠٠ ولو أمكن تنفيذ هذا المشروع فى الثلاث سنوات الباقية فسيكون فى ذلك خير كبير ٠٠ وهذا

يستلزم الاسراع فى بناء مقار للجمعيات التعاونية .. وفكرة أن القرية سيكون فيها عدة مشروعات .. وبعض القرى سيكون فيها قرية لكل أربع قرى ، وسيكون مبنى لتجميع القرية يشرف عليه مهندس زراعى .. ثم مبنى لمكافحة الآفات .. كما يوجد مشروع الوحدات الزراعية .. تجمع هذه المشروعات بالاضافة الى مبنى الجمعية الذى يكون فيها فرع استهلاكى وفرع بنك التسليف فى مبنى مجمع واحد وهذا اقتصادا للنفقات خصوصا وأن الخطة عندما وضعت وضع لها مبالغ محددة .. لو نفذ لكل مشروع مبنى خاص فلن تفى هذه المبالغ لتنفيذ الخطة .. ومن الخير والأفضل وجود مبنى مجمع يضم الجمعية التعاونية وفرع بنك التسليف وقسم المكافحة وباقى أجهزة وزارة الزراعة .. هذا فيما يختص بالاقتراح الأول .. اما الاقتراح الثانى هو ادخال نظام بطاقة الحيازة لكل حائز مالكا كان أو مستأجرا .. بحيث تشمل المساحة والمواشى والدواجن والآلات الزراعية التى فى حيازته سنويا .. وانواع المحاصيل التى يزرعها .. وذلك لأحكام تنفيذ السياسة الزراعية وتنظيما لعمليات صرف التقاوى والاسمدة والمبيدات والعلف وغيرها .

الاقتراح الثالث .. فكما قال سيادة الرئيس بأن انتاجنا فى الدولة أصبح موجها ومن نواحى الانتاج التى يجب أن توجه .. الزراعة .. ونرى فى توجيه الانتاج الزراعى .. تخويل وزير الزراعة سلطة تحديد انواع الحاصلات الزراعية والبستانية وأصنافها ومناطق زراعاتها والمساحة التى تزرع من كل منها بما يتناسب مع احتياجات البلاد الاستهلاكية وطلبات التصدير .. وهذا التوجيه يؤدى الى توفير احتياجات البلاد وتصدير الفائض منها للخارج .. وذلك بعد أن تقوم وزارة الاقتصاد بدراسة احتياجات الأسواق من كل منها والمواعيد المناسبة للتصدير وضمان تصريف ما يزرع منها بقصد التصدير .. ونرى أن يربط بين التصدير وبين المؤسسة التعاونية الاستهلاكية التى عن طريقها يمكن تصريف الفائض من التصدير .

الاقتراح الرابع : تخويل وزير الزراعة سلطة تحديد الحد الأدنى للمقررات السمادية لكل محصول ولكل منطقة .. وغير ذلك من العمليات الزراعية التى تؤدى الى رفع مستوى الانتاج . ويقوم بنك التسليف بتوفير الاسمدة اللازمة بمخازن الجمعيات التعاونية بالقرى طبقا للمعدلات التى توصى بها وزارة الزراعة وتيسير صرفها للزراع بالأجل . كما يخول وزير الزراعة سلطة اصدار القرارات التى تنظم مواعيد الزراعة بالنسبة للمحاصيل المختلفة وكميات التقاوى وانواعها وخدمة الأرض وتجهيزها والرى وغير ذلك من الاعمال والخدمات الزراعية .

الاقتراح الخامس : من المعروف أن الانتاج الزراعى متصل ببعض الوزارات الأخرى غير وزارة الزراعة وهذه الوزارات المعنية بالأمور الزراعية .. منها وزارة الاصلاح الزراعى ووزارة الحكم المحلى والاشغال والاقتصاد والأخيرة بالنسبة لعمليات التصدير .. ثم وزارة التموين بالنسبة للاستهلاك المحلى .. ولابد من وضع سياسة ثابتة مترابطة بين الانتاج والتسويق والتصدير .. ولهذا أرى أن تقوم الوزارات المعنية باخطار وزارة الزراعة بخطتها ورغباتها عن السنة الزراعية التالية فى ميعاد اقصاه شهر مايو .. حتى يتيسر لوزارة الزراعة التقدم بمشروع سياسة زراعية عن سنة كاملة فى ميعاد اقصاه منتصف شهر سبتمبر من كل عام .

الاقتراح السادس : العمل على خفض نفقات مستلزمات الانتاج الزراعى من تقاوى وأسمدة ومبيدات بتحمل الأعباء المالية المترتبة على اعداد التقاوى المنتقاه وتخفيض الرسوم الجمركية على الأسمدة والمبيدات المستوردة .

الاقتراح السابع : أرجو ربط مشاكل الزراعة والرى والصرف بتشكيل لجنة عليا دائمة لشئون الرى والصرف من وزراء الأشغال والاصلاح الزراعى واصلاح الأراضى والزراعة .. لتتولى أمور المشروعات الجديدة واعادة النظر فى نظام المناوبات وطفى الشراقى ومشروعات الصرف وغيرها .. على أن تسترشد هذه اللجنة فى دراساتها بآراء لجان الزراعة والرى فى المحافظات .

الاقتراح الثامن : تواجه الثروة الحيوانية مشكلة عدم توفر الغذاء الصالح كما ونوعا لغالبية الحيوانات .. نتيجة للرقعة الزراعية المحدودة والتى يقع عليها عبء تغذية الانسان والحيوان .. ولهذا أرى تشكيل لجنة من وزارات التموين والاصلاح الزراعى واصلاح الأراضى والزراعة لدراسة مشكلة تغذية الحيوان ونقص الأعلاف دراسة تحليلية كفيلة بأن تزيل الصعوبات التى يلاقيها الزراع فى توفير الغذاء اللازم لرفع انتاجية حيواناتهم وبالتالى توفير غذاء الانسان .

الاقتراح التاسع : هناك كثير من الهيئات الحكومية تقوم بتنفيذ مشروعات متشابهة مثل التوسع فى الحاصلات البستانية .. ولهذا أقترح تشكيل لجان مشتركة متخصصة من ممثلى الوزارات والمصالح التى تتولى تنفيذ مشروعات متشابهة تضمنتها الخطة حتى تتضافر الجهود وتتحقق النتائج التى تستهدفها الخطة فى مواعيدها المحددة .. وهذه الهيئات : وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى واصلاح الاراضى ووزارة الحكم المحلى (الوحدات المجمعة) والمؤسسة العامة لتعمير الصحارى .

الاقتراح العاشر : تشكيل مجلس استشارى زراعى برياسة وزير الزراعة ويضم المختصين من رجال الوزارات والجامعات والهيئات المتخصصة وممثلى الجمعيات التعاونية الزراعية لتبادل الرأى فى الموضوعات التى تتعلق بالسياسة الزراعية العامة قبل وضعها موضع التنفيذ .. ونقترح أن يكون تشكيل المجلس المذكور من :

١- وزير الزراعة .

٢- وكلاء الوزارات المعنية بالقطاع الزراعى (وكيل وزارة الأشغال المختص بشئون الرى - وكيل وزارة التخطيط - وكيل وزارة الاقتصاد - وكيل وزارة الاصلاح الزراعى - وكيل وزارة الزراعة - وكيل وزارة الحكم المحلى).

٣- عمداء كليات الزراعة بالجامعات وممثلى التعليم الزراعى .

٤- ممثلى المؤسسات والهيئات العامة التى تعمل فى قطاع الزراعة واصلاح الاراضى .

٥ - مندوبين من المشتغلين والمهتمين بالزراعة عن كل محافظة يرشحهما المحافظ .

٦ - عشرة من الزراعيين البارزين يختارهم وزير الزراعة .

السيد الرئيس : ان أعضاء اللجنة حتى الآن وصل عددهم حوالى ٨٠ عضوا .

السيد / محمد نجيب حشاد : سيكون العدد اكثر من ١٠٠ عضو لأن ذلك سيكون على هيئة مؤتمر تعرض عليه المشاكل الزراعية ويبت فيها أو يدلى بآراء عن هذه المشاكل .. وقد تبدو فى هذا المؤتمر وجهات نظر يمكن الاستفادة بها وتعديل السياسة الزراعية .

هذه الاقتراحات العشرة التى تقدمت بها .. كما توجد اجراءات تنفيذية مقترحة لتيسير تنفيذ الخطة .. وأرى انها قد تسهل التنفيذ اذا ما ووفق عليها ..

فبالنسبة للاقتراح الأول أرى تفويض الوزير المختص فى اجراءات نزع الملكية .

نظرا لأن اجراءات نزع ملكية الأراضى اللازمة لاقامة الوحدات الزراعية أو وحدات مكافحة الآفات أو مكافحة أمراض الحيوان أو لتنظيم الدورة وتجميع الاستغلال الزراعى تستغرق وقتا طويلا .. ونظرا لأن الوزارة تزمع التعجيل بتنفيذ مشروعى تنظيم الدورة الزراعية ومكافحة الآفات بصفة خاصة حتى يمكن ايصال خدمات الوزارة للزراع فى جميع القرى فى اقصر وقت ممكن . ولهذا رؤى تفويض الوزير المختص فى اجراءات نزع الملكية .. وتحدد هذه المساحة لتجميع الخدمات الزراعية المختلفة فى مكان واحد .

السيد الرئيس : بخصوص تجميع الخدمات الزراعية فى مبنى مجمع واحد .. تضم الوحدة الصحية الموجودة فى القرية الى المبنى المجمع .

السيد / محمد نجيب حشاد : كما يوجد اقتراح آخر .. وهو استكمال جهاز الاشراف على مستوى القرية .

لقد أمر سيادة الرئيس بتعيين خريجى كليات الآداب والحقوق المتعطلين ويوجد متعطلون من خريجى الزراعة .. ونريد استكمال جهاز الاشراف على مستوى القرية بحيث يكون فى كل قرية موظف ويتطلب ذلك تعيين ٤٥٠ مهندسا زراعيا من خريجى كليات الزراعة أو المعاهد العليا و ١٥٠٠ مهندس زراعى مساعد من خريجى المدارس الزراعية الثانوية بالاضافة الى العدد الموجود حاليا .. وذلك على أساس اشراف مهندس زراعى على أعمال المكافحة وتنظيم الدورة فى أربع قرى ويتولى فى الوقت نفسه وظيفة المشرف التعاونى فى القرية التى يعمل بها ويعاونه فى القرى الثلاثة المجاورة ثلاثة مشرفين تعاونيين من خريجى المدارس الزراعية الثانوية ..

وأرى أن يسمح لنا سيادة الرئيس باستكمال هذا النقص بتعيين خريجى الزراعة فى هذه الوظائف .

السيد الرئيس : هل يوجد مهندسون زراعيون بدون عمل ؟

السيد / محمد نجيب حشاد : يوجد متعطلون من خريجى المدارس الزراعية الثانوية ولهذا أرى أن نبدأ بتعيين هؤلاء الخريجين .

السيد / كمال الدين حسين : لأول مرة اسمع عن وجود متعطلون من خريجى الزراعة الثانوية .. والذى أعرفه أن برنامج خريجى المدارس الزراعية الثانوية لا يكفى ما يتم تنفيذه من الخطة .. وعلى كل ستخلو درجات من الكادر المتوسط نتيجة تسوية حالات خريجى كليات الآداب والحقوق .. ممكن بهذا الاعتماد تعيين بعض خريجى هذه المدارس .

السيد / محمد نجيب حشاد : عندما أعلنت وزارة الزراعة فى الشهر الماضى عن تعيين بعض خريجى المدارس الزراعية الثانوية .. تقدم لها اكثر من ١٣٠٠ خريج وتم تعيين ٤٠٠ مهندس مساعد فقط على قدر الاعتمادات .

السيد / على صبرى : يوجد عدد أكثر من المتعطلين خريجى المدارس الزراعية الاعدادية .

السيد الرئيس : مفروض فى هؤلاء أن يعملوا كفلاحين .

السيد / على صبرى : لكنهم يفضلون التوظف .

السيد / محمد نجيب حشاد : لقد اتفقنا مع وزارة التربية والتعليم على أن يعمل هؤلاء الخريجين فى أعمال المقاومة .

السيد الرئيس : هل سيعمل هؤلاء طول العام ؟

السيد / محمد نجيب حشاد : عندما نشغل شخصا .. نرتبط به .. من يعمل فى المقاومة .. نوجد له عمل آخر الى جانب عمل المقاومة .

السيد / كمال الدين حسين : ان الاراضى التى تستصلح على مياه السد العالى سوف تستنفد هؤلاء الخريجين .

السيد الرئيس : اذا كان السيد وزير الزراعة يقول بأنه طلب تعيين ٤٠٠ عدد من هؤلاء الخريجين تقدم له أكثر من ١٣٠٠ عدد خريج .

السيد / كمال الدين حسين : لقد كانت عندنا معلومات بأن خريجى الآداب والحقوق اكثر من ثمانية آلاف وثبت عكس هذا .. اذ أن الذى تقدم أقل كثيرا من هذا الرقم .

السيد / محمد نجيب حشاد : لقد ارسل الى السيد / ناظر مدرسة الزراعة الثانوية بدمنهور خطاب .. يفيد بأنه يحز فى نفسه أن خريجى المدرسة لم يعين منهم الا عدد قليل لا يكاد يذكر .. رغم أن السيد / المحافظ استعان بهم فى أعمال المقاومة واظهروا كفاءة عالية .. واسم السيد / الناظر "البرقوقى" .

السيد / كمال رمزى استينو : حسب احصائية ديوان الموظفين .. يبلغ عدد المتعطلين من خريجى الزراعة الثانوية ٢٤٠٠ متعطل .

السيد / محمد نجيب حشاد : شىء آخر .. نظرا لما اشرنا اليه من قبل من أهمية السماد كوسيلة من وسائل مقومات الانتاج ذات الأثر السريع المباشر على زيادة غلة الأرض — أرجو تعديل خطة التسميد بما يتمشى مع القرارات التى اتخذتها لجنة الخطة السمادية المشكلة من ممثلى وزارات التخطيط والزراعة والتموين والصناعة وصندوق دعم الأسمدة ابتداء من عام ١٩٦٥ .

هذه اقتراحاتى عن تنظيم الانتاج الزراعى بما يكفل زيادته .. أتقدم بها لسيادتكم .. وشكرا .

السيد / كمال الدين حسين : ان من أهم الموضوعات - بعد تجميع الحيازات - موضوع السياسة التى ستتبعها وزارة الزراعة لتخصيص مناطق معينة لزراعة محصولات معينة .. ثم بعد ذلك البرنامج الذى يعمل مع وزارة الأشغال لامداد هذه المناطق الزراعية بالمياه الكافية .. وهناك نقطتان حول هذا الموضوع .. الأولى هى العلاقة بين وزارة الزراعة والرى .. وأنا أقترح أن يجتمع رجال وزارة الزراعة ومهندسى الرى فى كل محافظة لحل كل المشاكل .. فالمشاكل لا تحل كلها على مستوى الوزارة .. فيجب أن تحل المشاكل الصغيرة على مستوى القرى والمحافظات .. ففى هذا الاجتماع المقترح يستطيع الجميع أن يدرسوا المنطقة دراسة وافية لتقرير أحسن المحاصيل التى يمكن أن تزرع فى المنطقة .. ويرسمون أحسن طريقة للرى .. والنقطة الثانية بالنسبة لتخصيص المناطق لزراعات معينة .. يجب أن نراعى وضع الناس الذين سيجبرون على زراعة محصول غير مجزى .. وأنا لا أطالب باعطائهم تعويضا .. ولكن يجب أن تسعر المحصولات .. ونشتريها بأسعار معينة.

السيد الرئيس : هذه النقطة ليست ذات موضوع .. فنحن تكلمنا على القمح وقلنا انه غير اقتصادى .

السيد / كمال الدين حسين : أنا أتكلم على مبدأ عام .. وبالنسبة لموضوع الوحدات المجمعة أرى أن تضم الى وزارة الزراعة العملية الخاصة بالزراعة والانتاج الحيوانى .. فوزارة الادارة المحلية لا شأن لها بها .

اما بالنسبة لموضوع الخريجين .. فان هذا الموضوع يحتاج الى اعادة نظر بين وزارتى الزراعة والتربية والتعليم لنرى احتياجاتنا ونضع برنامجا لتخريج ما تحتاجه .. وقد نسمح بأن يتخرج أناس أكثر من العدد اللازم لمجابهة احتياجات قد تطرأ فيما بعد . ولكن فى هذه الفترة لابد أن نحل مشكلتهم بأن نشغلهم فى أعمال اضافية .

السيد / عبد المحسن ابوالنور : فيما يختص بعملية الزراعة المناسبة للأرض المناسبة

لها ٠٠ فقد اطلعت على بعض الاحصائيات ٠٠ وخرجت منها بالآتى ٠٠ بالنسبة لزراعة القمح فى محافظتى قنا واسوان ٠٠ فان متوسط محصول الفدان هناك من القمح ٧ر٥ اردبا ٠٠ بينما المتوسط العام لمحصول القمح ٨ ر٦ اردبا للفدان ٠٠ أى أن متوسط محصول الفدان من القمح فى محافظتى قنا وأسوان هو أقل متوسط فى الجمهورية كلها ٠٠ فى حين أن متوسط محصول القصب فى هاتين المحافظتين هو ١٠٠٠ قنطار للفدان ٠٠ وهو أعلى متوسط فى الجمهورية ٠٠ وبالمقارنة فان المساحة التى تزرع فى هاتين المحافظتين وقدرها ٨٨ ألف فدان ٠٠ اذا زرعناها قمحا ستنتج حوالى ½ مليون اردب ثمنها حوالى ٢ مليون جنيه ٠٠ اما اذا زرعناها قصبا فستنتج ٨٨ مليون قنطار ثمنها حوالى ٩ مليون جنيه ٠٠ أى أن هناك فرق كبير ٠

السيد الرئيس : ان القصب يزرع طول السنة ٠

السيد / احمد عبده الشرباصى : فى سنة ١٩٦٥ ٠٠ اذا زرعنا هذه المساحات سيكون عندنا فائض كثير ٠ ماذا نعمل به ؟

السيد الرئيس : يصنع ٠٠ يمكن تصدير السكر الى افريقيا وآسيا ٠٠ نحن نقوم بالتصدير من بلدان هاتين القارتين من مراكش حتى اليابان ٠٠ ونبيع بعملة صعبة ٠٠ وهو كانتاج اقتصادى أفضل من القطن ٠

السيد /احمد عبده الشرباصى : بالنسبة للدورة التى تتبع فى محافظتى قنا واسوان هى الدورة الثنائية ٠

السيد / محمد نجيب حشاد : يزرع لمدة ثلاث سنوات قصب ٠٠ قصب بكر ثم خلفتان لمدة سنتان ٠٠ وثلاث سنوات محاصيل عادية ٠

السيد الرئيس : ما هى المحاصيل العادية التى تزرع ؟

السيد / محمد نجيب حشاد : قطن يعقبه محاصيل شتوية .

السيد / عبدالمحسن ابوالنور : بالنسبة للمحاصيل التى تزرع بالوجه البحرى .. نجد ان انتاج محصول الذرة الشامى فى محافظتى البحيرة وكفر الشيخ اقل من المتوسط العام للجمهورية الذى يبلغ ٦ر٦ اردب للفدان .. فى حين أن هاتين المحافظتين من المحافظات القوية جدا فى انتاج الأرز .. ويبلغ الفرق بين انتاج المحصولين حوالى ٦ مليون جنيه .. خلاف ما يصدر بالعملات الصعبة .

بالنسبة لزراعة القطن : نجد أن صنف القطن ٤٥ فى تدهور ويبلغ المتوسط منه ٤ر١٤ قنطار للفدان .

السيد / محمد نجيب حشاد : ان صنف جيزة ٤٥ من أحسن الأصناف فى العالم من ناحية الصفات الجيدة فى التيلة .

السيد / عبدالمحسن أبو النور : ومن ناحية الانتاج .

السيد / محمد نجيب حشاد : أما من ناحية الانتاج .. فأى صنف يتميز بصفة فريدة فى نوعها .. يقل انتاجه .

السيد / زكريا محيى الدين : هل هذه الميزة تعوض ما يقل من الانتاج ؟

السيد / محمد نجيب حشاد : مفروض هذا .. لكن لو طلبت وزارة الاقتصاد عدم زراعة هذا الصنف .. فسوف لا يزرع .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : اختلاف الأسعار .. يكون كبيرا فى أوقات الرواج .. ولكن فى الأوقات العادية تتلاشى هذه الفروق .. والقطن بصفة عامة ينافس

منافسة كبيرة من ناحية الألياف الأخرى واخيرا السعر فى انخفاض ·· ولذلك توجد فروق فى الرتب العالية ·· وهى بسيطة ·· أرجو النظر نحو التوسع فى زراعة الأصناف الأقل جودة للانتاج المحلى ·· أما بالنسبة لزراعة الأصناف الممتازة للتصدير العام ·· فلسنا فى حاجة الى أن نستمر فى المحافظة على الأصناف المألوفة ·

السيد الرئيس : بالنسبة للقطن المصنع ·· يوجد طلب على الغزل الرفيع ·

السيد / عبدالمنعم القيسونى : يمكن صناعة الغزل الرفيع من الأقطان الأقل جودة ·

السيد / محمد نجيب حشاد : فى صناعاتنا المحلية ·· نستخدم القطن الأشمونى · ورغم هذا ·· يعتبر من الأصناف الممتازة ·

السيد الرئيس : ماذا تستخدم مصانع كفر الدوار ؟

السيد / محمد نجيب حشاد : أصناف أخرى غير صنف الأشمونى ·

السيد الرئيس : هل لو صنّع القطن يمكن تصديره بسعر مجز ·· أعتقد يوجد اقبال وطلب كثير على انتاج مصانع كفر الدوار بسعر مرتفع ·

السيد / على صبرى : بالنسبة للدعم ·· سيكون أقل ·

السيد / عبدالمنعم القيسونى : قد لا نحتاج الى اعانة لو استخدم الأشمونى ·

السيد الرئيس : هل لو صنّع الصنف جيزة ٤٥ ·· نكسب ؟

السيد / عبدالمنعم القيسونى : نعـــم .

السيد / عبدالمحسن ابوالنور : ان انتاج الفدان من القطن جيزة ٤٥ يقل قنطارين عن المتوسط العام .. وتبلغ الخسارة ١٫٥ مليون جنيه .. فهل سيكون المكسب من التصنيع يوازى هذا المبلـــغ ؟

السيد / فتحى الشرقاوى : ان محافظة البحيرة من المحافظات التى زرعت صنـــف القطن جيزة ٤٥ باعتباره من الأصناف الممتازة .. وانخفاض الانتاج .. ليـــس معناه تدهور البذرة .. بل يرجع انخفاض الانتاج الى عامل التربة والعمليـــات الزراعية .. فمثلا مركز المحمودية من المراكز التى تخصصت فى زراعة صنف جيزة ٤٥ ووصل انتاج الفدان من ٧ : ٨ قنطار رغم ان الخدمات الزراعية كانت تجرى علـى النحو العادى .. نجد الحال خلاف ذلك فى مركز ابوحمص فكان الانتاج قليـــل جدا نظرا لضعف الأرض .. ولم يعز التدهور الى صفات البذرة .

السيد الرئيـــس : عندما يسمع الزراع عن صنف انتاجه وفير .. فيجرى الزراع علـى زراعتـــه .

السيد / فتحى الشرقاوى : يجب ان نهتم جيدا باختيار الأرض المناسبة لزراعة الصنـــف المناسب .. أما من حيث تيلة صنف جيزة ٤٥ فالمختصون يعتبرونها من أحسن الأصناف فى العالم .. وانتاج هذا الصنف .. لاتنافسنا فيه دولة فى العالم .

السيد / محمد نجيب حشاد : أرد على هذه النقطة فأقول أن القطن جيزة ٤٥ يمكن أن يزرع فى أية منطقة من المناطق الجيدة .. انما من الثابت الذى لاجدال فيـه أن الصفات الغزلية للقطن جيزة ٤٥ تتأثر .. فاذا زرع فى جنوب الدلتا فان الصفـــات الغزلية المطلوبة والنعومة وعدم وجود عقد فى الفتلة وقوة التحمل فى الغزل .. كـــل هذه الصفات تتأثر .. ولاشك أنه اذا زرع فى مناطق جنوب الدلتا سيعطى محصـــولا اكثر .. ولكن صفاته تتغير ولا تصبح صفات الجيزة ٤٥ .

السيد / عبدالمحسن أبو النور : الجيزة ٣٠ ايضا فى هبوط ٠٠ فمتوسطه عام ١٩٥٧ كان ٣ر٥٣ والمتوسط العام ٤ر٦٤ وكان متوسطه ٤ر١٥ فى سنة ١٩٥٩ فى حين أن المتوسط العام ٣١ر٥ وكان متوسطه ٣ر٩٠ فى عام ١٩٦٠ بينما المتوسط العام ٢٠ر٥ ونحن نزرع من هذا الصنف حوالى ١٢٦ ألف فدان فنخسر بذلك حوالى ٥ر٢ مليون جنيه سنويا ٠

السيد / محمد نجيب حشاد : هذا بالنسبة للعام الماضى فقط ٠٠ وقد كانت الفكرة هى المحافظة على أسواق معينة للجيزة ٣٠ ومن السهل أن نلغى زراعته ٠

السيد / عبدالمحسن ابوالنور : لى ملاحظة صغيرة فيما يختص بمحاولة تحسين القطن ٠٠ فنحن نحاول الاتجاه نحو الأقطان الامريكية ونستحضر منها أصنافا ونستخرج منها أصنافا جديدة ٠٠ ولكنا لا ننظر الى الأصناف الأخرى ٠٠ وقد أبلغنى أحد رجال وزارة الزراعة الذى جاب انحاء امريكا الشمالية والجنوبية أن هناك صنف فى "بيرو" اسمه (B.B) ٠٠ وهو يقول ان هذا الصنف طويل التيلة ويضارع الاقطان المصرية ٠٠ وأنا أرى أن نستحضر هذا الصنف ونستخرج منه أصنافا أخرى ٠

السيد الرئيس : هم يحاولون زراعة أصناف مثل الأصناف التى تزرع هنا ٠

السيد / محمد نجيب حشاد : فى هذه النقطة أريد أن أقول أن هناك مئات الأصناف التى نجرى عليها تجارب ٠٠ ولكن الذى تنجح زراعته من هذه الأصناف اعداد قليلة ومحدودة ٠٠ والصنف الذى يثبت ان له صلاحية معينة فى ناحية من النواحى الفنية ندخل زراعته ٠

السيد / عبدالمحسن ابوالنور : هذا بالنسبة للقطن ٠٠ أما فيما يختص بالقمح فيحسن أن نتوسع فى عملية التقاوى المنتقاة لكى نستطيع أن نزيد محصول الفدان ٠٠ والتقاوى التى تنتجها وزارة الزراعة يأخذها الفلاح ويزرعها ٠٠ ولكنه يحتفظ بنصف اردب للسنة التالية ليزرعه ٠٠ وبذلك تفسد العملية ولا تأتى بالنتيجة المرجوة ٠٠ ونحن اذا

بحثنا عن السبب الذى يدفع الفلاح الى ذلك نجد انه يشترى التقاوى بسعر خمسة جنيهات ولكنه يبيع بسعر ٤ر٥ جنيه ٠٠ ولذلك يحتفظ بجزء من التقاوى ولا يبيعها بسعر أربعة جنيهات ونصف لأنه سيشترى بدلها بخمسة جنيهات ٠٠ وفى عملية البيع خسارة له ٠٠ ولذلك أقول انه لو أمكن أن نشترى منه بنفس السعر الذى نبيع له به ٠٠ فان ذلك أفضل ٠٠ لأن الفلاح لن يجد له مصلحة فى الاحتفاظ بشىء من التقاوى ٠٠ وبذلك نحقق الهدف الذى نسعى اليه وهو زيادة غلة الفدان من سنة الى أخرى ٠

السيد / محمد نجيب حشاد : فيما يختص بتموين أراضى الجمهورية بتقاوى منتقاة من وزارة الزراعة أو من مزارع تشرف عليها الوزارة ٠٠ لاشك أننا سنصل الى مد الأراضى كلها ١٠٠ ٪ بتقاوى منتقاة ٠٠ ومن الثابت أنه لا خوف على القمح اذا حصل عليه الفلاح واحتفظ به لمدة سنتين ٠٠ والا فاننا سنحتاج الى مساحات كبيرة جدا لانتاج البذور المنتقاة فى وزارة الزراعة ٠٠ والمرسوم فى الخطة أننا سنغطى باستمرار مساحات من الأرض فيما يتعلق بتوفير التقاوى المنتقاة حتى نصل الى $\frac{1}{3}$ مساحة القمح فى نهاية الخطة الخمسية ٠٠ وقد أمكننا أن نغطى فى هذا العام ٨٥ ٪ من المساحات المنزرعة قطنا ٠

السيد / كمال الدين حسين : ان وزارة الزراعة لا تعتمد على مزارعها الخاصة فى عملية التقاوى المنتقاة ٠

السيد / محمد نجيب حشاد : سنحتاج الى سنوات حتى يستكمل الجهاز الذى يشرف على هذه العملية ٠

السيد / عبد المحسن ابوالنور : سيكون لدى الاصلاح الزراعى هذا العام والعام القادم ٩٠٠ ألف فدان ٠٠ واذا دخل فى الدورة الثلاثية يمكن أن يزرع ٢٠٠ ألف فدان بذورا منتقاة غير مهجنة ٠٠ وهذا علاوة على ما تنتجه مزارع وزارة الزراعة والمزارعين الذين تجمعت دوراتهم الزراعية مثل محافظة المنوفية ٠

السيد / محمد نجيب حشاد : اننا ندرس هذه العمليـــة .

السيد / كمال رمزى استينو : تعتبر زراعات الاصلاح الزراعى فى محصول القطن من أحسن الزراعات .. لأن الاصلاح الزراعى يقوم باعطاء التقاوى للزراع .. ولا يمكـــن لوزارة الزراعة أن تجد الأرض اللازمة لانتاج النواه (التقاوى) اللازمة لزراعـــة المساحة المخصصة للقطن والتى تقدر بمليونى فدان .. اذ يحتاج كل فدان مـــن التقاوى الى عدد ٦ كيلة .

السيد الرئيـــس : ألم يمكنكم أن تأخذوا المساحة اللازمة من الأرض لانتـــاج النواه من الاصلاح الزراعى ولو بالتأجير ؟

السيد / محمد نجيب حشاد : سوف نتفق على ذلك مع وزارة الاصلاح الزراعى .

السيد / عبدالمحسن ابو النور : بالنسبة للانتاج الحيوانى .. وتهجينها بالأصناف الأجنبية للوصول بها الى انتاج جيد من اللحم واللبن .. نحن نتبع طريقـــة .. ووزارة الزراعة لها طريقة أخرى .. والوحدات المجمعة تسير بطريقة مختلفة عـــن الزراعة والاصلاح الزراعى .. وأرى تجميع هذه العمليات تحت اشراف جهاز واحـــد ولو يشكل هذا الجهاز من الأجهزة التى تتولى هذه العملية .. والطريقة المتبعـــة لتحسين الحيوانات المحلية هى تهجينها بالأصناف الأجنبية مثل الفرزيان للوصول الى نتاج ذو صفات قريبة من الفرزيان .. هذه الطريقة تأخذ وقتا كبيرا ومصاريفهـــا باهظة .. وفى اعتقادى لو زيد عدد الطلائق الأجنبية فى الوحدات المجمعـــة والتوسع فى التلقيح الصناعى .. وتقوم هذه الوحدات بتلقيح مواشى الفلاحـــين أو تلقح المواشى التى توزع على الفلاحين ويعمل لها سجل خاص .. ولكن الفلاح يبيع النتاج بعد ٤٠ يوما لغرض اللحم .. وأرى أن نشترى هذا النتاج من الفلاحـــين ونقوم بتربيته بحيث يباع لفلاحين آخرين ..

السيد الرئيـــس : تتولى الجهات المختصة بتربية الماشية بحث هذا الموضوع .

السيد / محمد نجيب حشاد : هذه من ضمن الاقتراحات التى قدمتها .. مثل هذه المشكلة لابد من وجود لجنة تجتمع لوضع حلول لهذه المشكلة .. يوجد عـــدد كثير من الطلائق لم تستغل الاستغلال الكافى .. ولابد من مضاعفة الجهـــود والقيام بعملية الارشاد على أكمل وجه لتؤدى رسالتها .. وقد ذكرت بأن عمليـة الارشاد لم تكن على ما يرام وكانت ضعيفة .. يوجد عندنا ٩١٧ طلوقة موزعـــة على الوحدات الزراعية .. وسنقوم بتوزيع الطلائق بحيث تشمل جميع انحـــاء الجمهورية وتكون معدة للاستغلال .

السيد الرئيـــس : هذا الموضوع يحتاج الى تنسيق وعمل لجنة تتولى دراسته .. يمكن دراسة موضوع تربية الحيوان والطلائق بمعرفة وزارة الزراعة والاصلاح الزراعـــى والوحدات المجمعة .

السيد / عبدالمحسن ابوالنور : نشكو الآن من الأرض الموجودة حاليا .. ونـــرى تكوين لجنة لوضع دورة زراعية للأرض المنزرعة حديثا بحيث تكفى التموين المحلـــى .. وكذلك الهجرة الى هذه الأرض .

السيد الرئيـــس : يبحث ايضا هذا الموضوع بمعرفة الأخ كمال الدين حســـين وكذلك موضوع تربية الحيوان .

السيد / على صبرى : اننى أريد أن أتكلم من الناحية العامة .. الذى أتصـــوره من الناحية العامة بالنسبة للمستقبل البعيد .. وضعنا من ناحية الزراعة غريـــب الأرض محدودة .. وامكانية التوسع الأفقى .. محددة ايضا .. حتى بعد تنفيذ السد العالى .. ومهما عملنا بخصوص زيادة الانتاج فلن يزيد الا بمقدار ٨ ٪ أو ١٠ ٪ على الأكثر .. ومن رأيى استغلال الرقعة الزراعية أكبر استغلال .. ولست أقصـــد

بكلامى هذا فصل الزراعة عن بقية القطاعات الأخرى ٠٠ بل ننظر الى الموضوع من ناحية الانتاج القومى والدخل القومى ٠

السيد وزير الزراعة ركز على موضوع توفير الغذاء ٠٠ وفى رأيى ليس الغذاء هو الذى نركز عليه ٠٠ بل تصنيع الحاصلات هو الذى يجب أن نركز عليه ٠٠ كانت الأرض الزراعية فى الماضى بالنسبة للمستعمر لانتاج المواد الخام ٠٠ ورثنا هذا بالنسبة لمحصول القطن ٠٠ ولازلنا نسير عليه كانتاج زراعى ٠٠ فى حين ان وزارة الاقتصاد تقول ان أسعار القطن فى تدهور ٠٠ لو نظرنا نظرة عامة الى الأسعار فى العالم بالنسبة للحاصلات الزراعية التى لم تنتج مأكولات ٠٠ نجد أن أسعارها فى "ذبذبة" فى حين أن المنتجات للمأكولات أسعارها فى تحسن ٠

لقد أعددت بحثا سريعا بالنسبة الى ثلاث محصولات رئيسية موجودة عندنا وهى القطن والقصب والأرز ٠٠ والبحث أعد من ناحية العائد على الدخل القومى ٠٠ فمثلا شمل البحث زراعة القصب حتى يصنع وينتج السكر ٠٠ ثم المنتجات الفرعية مثل المولاس وصناعة لب الورق من المصاص وصناعة الخشب الحبيبى من المصاص ايضا ٠٠ وجد أن متوسط القيمة المضافة لصناعة القصب وزراعته ١٢٤ر٩٤٥ مليم حـ٢ أى ما يقرب من ١٢٥ جنيها للفدان الواحد ٠

ثم انتاج القطن : عند تصنيعه الى غزل ومنسوجات بما فى ذلك حساب البذرة والعصير ٠٠ نجد القيمة المضافة لناتج الفدان هى :

غزل القطن	٨٣ر٦٨٠ مليم حـ٢
نسج القطن	٩٩ر٠٦٠

وكذلك محصول الأرز وتصنيعه يعطينا ٤١ر٥٠٠ مليم حـ٢ ٠

كما خرجت بنتيجة وهى أن كل فدان قطن على حساب القصب يحقق خسارة فعلية قدرها ٧٥ جنيها فى السنة ٠٠ وكل فدان قطن يزرع على حساب الأرز يحقق خسارة قدرها ٢٦ جنيها ٠

واذا كان لابد لنا من استغلال أرضنا الزراعية المحدودة أحسن استغلال فالوضع الأمثل بالنسبة لهذا الاستغلال يكون كالآتى :—

١ـ زراعة كل أرض يصلح مناخها وتربتها لانتاج القصب .

٢ـ زراعة مساحة من الأرض تكفى فقط لتموين مصانع الغزل والنسيج بما تحتاجه من قطن خام .

٣ـ زراعة كل مساحة يصلح مناخها وتربتها للأرز .

هذا هو الوضع الأمثل من الوجهة النظرية الاقتصادية ولكن هناك صعوبات ومعوقات لهذه السياسة وهى :

١ـ توفر المياه .

٢ـ توفر المصانع لتصنيع الزائد من محصول القصب .

اما بالنسبة للنقطة الأولى فانى أعتقد ان استعمال الخزان السطحى للمياه فى الدلتا بحفر الآبار على أوسع نطاق بحيث نعوض فرق احتياجات زراعة الأرز من المياه من غيره من المحاصيل يحقق الغرض .. واذا كان هناك من يؤمنون بأن حفر الآبار سيؤدى الى خفض منسوب المياه وبالتالى لنفاذ الخزان فان الرد على الآراء المتضاربة فى هذا الموضوع لايأتى لنا باليقين الا بعد التجربة العملية .. ويجب الا نخشى هذه التجربة ولا يذهب بنا التشاؤم الى درجة التكهن بنفاذ خزان المياه فى ظرف ثلاث سنوات وحينئذ تكون مياه السد العالى قد ادخرناها ويمكن استعمالها أو استعمال جزء منها يعوض أى انخفاض فى منسوب المياه الجوفية اذا حدث .. ويجب أن يعم حفر الآبار جميع وادى النيل ولا يقتصر على الدلتا فقط .

اما بالنسبة للتوسع فى مصانع السكر فان العائق الوحيد هنا هو التمويل .. وأعتقد ان الخطة الصناعية من المرونة بحيث أنه من الممكن التغلب على هذا العائق .. وقد أشار السيد / وزير الزراعة الى أن الطاقة الانتاجية يجب أن تستغل بالكامل .. موسم العصير أربعة أشهر فى العام .. وقد ذكر السيد وزير الزراعة بأن القصب الذى يدخل المصنع بعد هذه المدة ينخفض ثمنه .. وقد سبق أن ذكرت بأن فدان القطن الذى يزرع على حساب القصب يحقق خسارة .. ومن ناحية التخطيط الشامل يمكن زراعة مساحة القصب .. واذا كانت هناك خسارة لشركة السكر من الممكن تعويضها بتقليل رسوم الانتاج مثلا .

السيد الرئيس : معنى هذا أن المصنع يستطيع أن يعمل ثلاثة أضعاف طاقته الحالية .

السيد / كمال رمزى استينو : يوجد صنف من القصب مبكر فى النضج يمكن بزراعته أن يبدأ موسم العصير فى نوفمبر ود يسمبر .

السيد / محمد نجيب حشاد : سوف يخرج صنفان جديدان بزراعتهما يطول موسم العصير .

السيد الرئيس : بكم تطول مدة العصير ؟

السيد / محمد نجيب حشاد : تطول فترة العصير ٦ أسابيع .

السيد / عبد المنعم القيسونى : كانت توجد فكرة وهى أن المصنع يقوم بتصنيع البنجر .. وذلك بزراعة البنجر فى الصيف حتى يعمل المصنع طول العام .

السيد / محمد نجيب حشاد : تجارب البنجر تسير بنجاح ويمكن التوسع فى زراعته .. ويمكن اقامة مصنع خاص لتصنيعه .. الجزء الشمالى بمديرية التحرير يزرع فيه البنجر .

السيد / كمال رمزى استينو : يزرع فى كاليفورنيا بنجر سكر .. ودرجة الحرارة هناك أعلى من درجة حرارة زراعة مناطق القصب .. ويمكن زراعة هذا الصنف بمناطق القصب .

السيد / محمد نجيب حشاد : العقبة الوحيدة هى عقبة المياه .

السيد الرئيس : سوف تذلل عقبة المياه عام ١٩٦٥ .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : اذا أمكن زراعة البنجر فسوف ينتج المصنع ٣٠٠ ألف طن زيادة عن انتاج السكر من القصب .

السيد / على صبرى : ان المشكلة الأساسية هى مشكلة الرى .. وهى تنطبق فى رأيى على زراعة الأرز اكثر من القصب .. وبالنسبة لمشكلة الأرز هذا العام بالرغم من أن الماء كان شحيحا .. الا أن هناك بعض الناس زرعوا ١٠٠ فدان على مياه الآبار المحلية الموجودة فى القرية أو مجموعة من القرى .. ونحن اذا كنا نريد أن نتوسع فى هذه الآبار .. فلا خوف من ذلك بالرغم من أن بعض الناس يقولون أن الحوض الموجود فى الدلتا لا توجد به مياه .. كما أن البعض الآخر يقول أن به نصف مليار متر مكعب .. ولن تثبت صحة أى من القولين الا بالتجربة .. ونحن باق أمامنا ثلاث سنوات حتى نستفيد بمياه السد العالى .. فنستطيع أن نتوسع فى الآبار .. حتى اذا اكتشفنا أن المياه غير موجودة فعلا أو أن الموجود منها أقل من نصف مليار متر مكعب تكون قد مضت السنوات الثلاث .. ونستطيع أن نستخدم فى العملية جزءا من مياه السد العالى .. وبهذه الطريقة نستطيع - بالنسبة لمشكلة التجميع الزراعى - أن نجمع على نطاق أوسع بكثير .. ليس على نطاق القرية فقط .. وانما على نطاق المحافظة أو عدة محافظات .. فنقرر مثلا زراعة مليون فدان أرزا ونحرم زراعة أى محصول آخر .. وهذا الشكل من التجميع الزراعى فى رأيى أنه يوفر المياه ويحسن الانتاج ويسهل عملية الارشاد الزراعى .. كما أن المرشد الزراعى سيصبح متخصصا فيستطيع ان يحل مشكلات فرعية كثيرة هى فى حقيقتها مشاكل أساسية مثل مشكلة اللحوم والانتاج الحيوانى .. لاننا لو زرعنا مليون فدان ستكون لدينا ٤ آلاف رأس يمكن تربيتها فى المنطقة .. وبذلك نحل مشكلة اللحوم والألبان .

وفى الدراسة التى قمت بها لم أضف هذه الاضافة فى الدخل القومى على أساس أنها افتراضية .. ولكنى أعتقد أن زراعة منطقة كلها بالأرز وتربية الماشية تحقق فائدة فى الدخل القومى أكثر من تصنيع القطن الى منسوجات .

وفى رأيى اننا يجب أن نبدأ بتطبيق هذه السياسة ولو جزئيـــا بأن "نقفل" محافظة على زراعة محصول معين مثل الأرز ٠٠ وأرى أن نقفل محافظـة الدقهلية على محصول الأرز ٠٠ ونجرب هذا النوع الجديد من التجميع الزراعى ونحن مطمئنين الى توفر المياه ٠

السيد الرئيـــس : فيما يتعلق بالرى٠٠ هناك نقطة فى حاجة الى ايضاح ٠٠ فكم يحتاج الرى بالرش من المياه بالنسبة للرى العادى ؟

السيد / عبدالمحسن ابـو النور : النصـــف ٠

السيد الرئيـــس : والنصف الآخر ؟

السيد / على صبرى : ٤٠ ٪ من مياه الرى تجمع فى الدلتا ٠

السيد الرئيس : كأن جزء من هذه المياه يذهب فى المصارف ٠٠ ويعتبر مصـــدرا دائما ٠٠ أى أن المياه الجوفية هى مياه التصرف ٠

السيد / عبدالمحسن ابوالنور : لقد شكلنا لجنة لبحث هذا الموضوع ٠٠ واستعنـــا بكل الاخصائيين فى الآبار فى مصر ٠٠ وحتى الأسبوع الماضى انتهت اللجنة الى أن الحوض الموجود فى مديرية التحرير ووادى النطرون متصل بالحوض الموجود فى الدلتا ٠ ورأت اللجنة أن هناك حوالى ٢٠٠ بئرا ستدق أو مدقوقة وجارى دق الباقى ٠٠ وأن هناك ١٠٠ بئر فى الدلتا ٠٠ وتخشى اللجنة أن أى بئر أخرى يدق سيؤثر على الباقى كله فلا يكفى الحوض ٠

السيد الرئيس : ما هى الكمية التى تعطيها ٣٠٠ بئر ؟

السيد / احمد على فرج : حوالى مليار متر مكعب ٠

السيد / عبدالمحسن ابو النور : ان اللجنة لا تنصح بالتوسع عن ٢٥ ألف فدان حتى بعد السد العالى .. واذا توسعنا .. فاننى لا أعرف النتيجة .

السيد الرئيس : ما رأى الشرباصى فى هذا الموضوع؟

السيد / احمد عبده الشرباصى : ان الناس تستعين بالآبار الارتوازية القديمة .. ويظهر فيها شح فى المياه فى بعض السنين .. والحقيقة انه لامانع من دق الآبار بواسطة الجمعيات التعاونية .. وأنا أعتقد أن الاعتماد عليها من فبراير الى آخر يونيو فى حاجة الى حذر وحيطة بحيث لا نستطيع الاعتماد عليها كلية .

السيد / على صبرى : ان الفترة الحرجة مدتها شهران فقط .

السيد / احمد عبده الشرباصى : ان التأثير يظهر فى الآبار القريبة من سطح الأرض .

السيد / كمال الدين حسين : اذن نعمّق هذه الآبار .

السيد / صلاح الدين هدايت : أخشى أن تتلف الأرض .. لأنه لو سحبت مياه الخزان سيختل التوازن بين مياه البحر ومياه الخزان .

السيد / احمد عبده الشرباصى : الايراد الذى ينزل فى باطن الأرض لابد أن يذهب جزء منها الى مياه البحر .. فلو نزحنا كل المياه الموجودة فى باطن الأرض فان مياه البحر .. ستدخل تحت المياه المسحوبة .. اذن فلابد أن نسمح بذهاب جزء من المياه الى البحر حتى تنطرد المياه المالحة .

السيد على صبرى : بخصوص التوسع فى زراعة البرسيم على حساب الارز ..

يوجد مشروع لتصنيع البرسيم لم ينفذ وهو تحويله الى دريس أو سيلاج ..

بالنسبة للمحاصيل الاخرى .. لو درس كل محصول بهذا الشكل فسنخرج بنتيجة أحسن واستغلال الارض الزراعية بحيث تدر علينا دخلا بأكثر ما يمكن بصرف النظر عن المواد الغذائية التى يمكن استيرادها عن طريق التجارة الخارجية .. من رأيى ألا نتوسع فى زراعة القطن الا بشرط وجود خطة تموينية جانبية تؤدى الى وجود مخزون من القمح لمدة ٦ شهور على الاقل .. ووجود مساحة زراعية تسمح لى فى حالة الفترات الحرجة من استغلالها مثل أيام الحروب .

السيد كمال رمزى استينو : لقد لوحظ فى السنوات الاخيرة ان الحاصلات الزراعية لا تفى الاستهلاك المحلى .. وهذا العام ايضا لا يوجد البصل والثوم وان وجد فثمنه مرتفع جدا وكذلك الحلبة فهى ذات سعر مرتفع ويستعملها الفلاح فى خلطها بالذرة الرفيعة لغذائه لتعطى " العرق " وكذلك الحال بالنسبة للقمح .. وكان يوجد هنا الوفد الاسترالى واخبرنى بعدم وجود القمح عندهم .. واذا أمكن اعطائنا قمح فلا يزيد ما نأخذه عن ٢٥ ألف طن لان المطر أتلف المحصول هذا العام .. وكذلك الحال بالنسبة لكندا .. معظم الدول الاجنبية فيها نقص فى محصول القمح .

يجب أن تكون عندنا سياسة تموينية حتى لا نتعرض لمجاعة وارتفاع الاسعار .. ورصيدنا من القمح يتناقص باستمرار .. واذا وجدنا النقود قد لا نجد البلد الذى نشترى منه .

منتجات اللحوم والالبان لم تسر على ما يرام .. توجد سلالات جيدة الانتاج فى الهند والمجر يمكن استيرادها لتحسين الاصناف المحلية وكان ممنوع استيراد الصنف الهندى لانه مصاب بالطاعون البقرى .. وقد ثبت غير هذا .. يجب ان نستورد هذا الجاموس الهندى لتحسين الجاموس البلدى وكما هو معروف يمتاز اللبن الجاموسى بوفرة نسبة الدهن ولو زاد محصول الذرة فسوف تحل ٩٠٪ من المشكلة التموينية .. ويجب العمل للنهوض بمحصول الذرة بحيث يصل انتاج الفدان الى ١٢ أو ١٤ أردب فى المتوسط وليس ٦ أرادب .

كما يجب الاهتمام بالثروة السمكية للاستعاضة عنه بالبروتين الحيوانى .

لقد وضعت ثلاث سياسات زراعية بمعرفة ثلاثة من السادة وزراء الزراعة السابقين .. ولو أمكن تنفيذ واحدة منها لظهرت نتائجها المثمرة .. يجب اعادة تنظيم وزارة الزراعة حتى يمكن تنفيذ الخطة .

السيد الرئيس : أول نقطة أثرتها فى بدء الاجتماعات كانت تنظيم أجهزة وزارة الزراعة .. هل تقوم وزارة الزراعة بالتنفيذ .. أم تسدى النصيحة لله والرسول ؟

السيد محمد نجيب حشاد : لقد وضع سيادة الرئيس يده على موضوع الداء الحقيقى الذى كان يجعل وزارة الزراعة مشلولة فى التنفيذ .. ولذلك فقد ضمنت اقتراحاتى التى تقدمت بها ضرورة أن تكون سياستنا الزراعية موجهة .. فالجنود التى تعمل فى الاصل والتى عليها التنفيذ .. ليس لنا عليهم سبيل .. وكانت العملية مجرد نصح وارشاد .

السيد الرئيس : لابد أن يكون هناك تخطيط .

السيد محمد نجيب حشاد : ان التخطيط الموضوع الآن أساسه ان تكون "النواة" هى القرية .. ويكون فيها مشرف .. ثم تربط كل أربع قرى معا .. ثم يربط المركز مع بعضه .. ثم يصل التنظيم الى عاصمة المحافظة .. ثم يصل الى جهاز وزارة الزراعة .. وتتبادل العمليات .. فتنزل النصائح ونتائج البحوث التطبيقية الى تحت .. ويتلقى الجهاز المشاكل من تحت الى فوق .. هذا الى جانب الربط الوثيق الذى يجب ان يكون بين اجهزة وزارة الزراعة وهذا الجهاز التنفيذى .. وأرجو أن نوفق فى أن نسير بهذا التخطيط .

السيد عبد اللطيف البغدادى : ان ما أثير فى الجلستين لم يتناول السياسة الزراعية كسياسة زراعية .. وانما تناول مشاكل انتاجية أو فنية أو تنظيمية أو اقتراحات أو افكار أو استبدال محصول بآخر .. وحتى تكون لنا سياسة زراعية لابد أن نحسب الامكانيات البشرية والمادية وقدرتنا على تطبيق هذه السياسة .. ثم بعد ذلك لابد أن يكون لهذه السياسة أهداف .. وهذه الاهداف تتطلب ان ندبر موارد لتحقيقها فى أوقاتها المحددة .. ولكن هذا لم يحدث .. والمفروض ان تكون لنا سياسة محددة لها أهداف .. وان يطلب من الاجهزة التنظيمية تحقيق هذه الاهداف .. وبجانب هذا لابد أن تكون لنا سياسة تمويلية واخرى تسويقية .. هذا ما أفهمه كسياسة زراعية .. ولكن الواضح ان كل ما أثير هو مشاكل أو اقتراحات .

السيد محمد نجيب حشاد : فيما يتعلق بالسياسة كما يقصدها السيد نائب الرئيس .. فان الخطة موجودة .. وأنا ذكرت اننا ملتزمون بخطة .. فهذه الخطة هى السياسة التى لها التوقيت المعين باعتمادات ثابتة وباعداد معينة .. ولكن طرأ عليها بعض المشاكل .. وأنا عرضت كل ذلك لأبين الموقف .. وبعض الاقتراحات التى عرضتها قصدت منها أخذ رأى المجلس لكى أعدل بعض المشروعات وأضع لها توقيتا وأعدل الخطة بناء على ما يراه المجلس .. وبهذا الشكل توضع الخطة فى الاطار الذى يتفق أو يعدل جزءا صغيرا من الخطة أو الاطار .

السيد الرئيس : يبدو لى أن ما ذكر فى الخطة كان بصفة اجمالية .. وأرى ان الخطة فى حاجة الى خطة تفصيلية بحيث تكون لكل قرية ولكل مركز خطة .. وهذا يحل لنا المشاكل .. وهو الرد على موضوع التنفيذ لانه ستكون هناك وحدات تنفيذية .. وأنت قدرت الموقف .. ولكنا نريد خططك لا تقدير الموقف فقط .. فتقول : " تخطيطى فى هذا اننى سأزرع مركزا معينا بمحصول معين والمركز الآخر بمحصول آخر واحتاج لذلك عددا معينا من الموظفين " .. وهكذا .

السيد محمد نجيب حشاد : هذا بالضبط ما أعنيه .. فالتقديرات مرتبطة بعدة

عوامل أخرى ٠٠ وقد ذكرت جزءا منها فى اللجنة الاقتصادية وقلت لا بد أن نتبين ما نريد تصديره حتى نستطيع ان نحدد المساحة التى يجب ان تزرع بمختلف المحاصيل التى نجد لها اسواقا للتصدير ٠٠ ونختار الصالح لذلك ٠٠ ومن أجل هذا اقترحت ان يكون لوزارة الزراعة الحق فى أن تفرض زراعة محصول معين ومساحات معينة وفى مناطق معينة ٠٠ وهذا ما عينته باقتراحى ٠٠ واللجنة الاقتصادية ستنظر فى خطة التصدير ٠٠ وعلى اساس ما يتفق عليه نرسم خطة لتحديد المساحات التى تزرع بكل محصول ٠٠ ثم اذا ووفق على ان نحل زراعة القصب محل القطن لنكفى حاجة المصانع الموجودة حاليا والتى لا تعمل بكل كفاءتها فاننا نزيد مساحات القصب على حساب مساحات القطن فى المناطق الصالحة وبحيث تعمل وزارة الاشغال ايضا ترتيبها لتوفير المياه اللازمة لذلك لأن احتياجات القصب من المياه بالنسبة للقطن تساوى ٥ر١ : ١ أو اكثر ٠٠ ثم نتفق على سياسة تموينية لنرى ما اذا كان من الواجب عمل حيازة على القمح بحيث تكون هناك كمية معينة تصل الى المخازن وتكون تحت تصرف وزارة التموين ٠٠ ولنرى ما يكفينا من القمح أو الذرة فنزرع المساحات التى تنتجه ٠٠ مع مراعاة النقطة التى أشار اليها زميلى وزير التموين من حيث ضرورة بذل كل الجهود لرفع انتاج الفدان من الذرة ٠٠ وأنا متفق مع سيادته فى أن زيادة محاصيل الزراعة ستحل جزءا كبيرا من هذه العملية ٠٠ وبالنسبة للأرز ايضا نستطيع ان نحدد المساحات التى يمكن زراعتها ٠٠ وتحديد هذه المساحات متوقف ايضا على كمية المياه الموجودة والتى يسمح لنا بها ٠

كل هذا هو ما قصدته لأضع خطة محددة بأرقام على ضوء ما يتقرر ٠

السيد عبد اللطيف البغدادى : اذا لم يحقق القطاع الزراعى أهدافه فسيكون معوقا للتنمية الصناعية ٠٠ وان الزيادة المطردة فى زيادة السكان تجعلنى أضطر الى توفير المواد التموينية على حساب السلع الاخرى ٠

ثم ان الحيازات لم تنفذ ٠٠ نريد مثلا زراعة نصف المساحة تيل للتصنيع ٠٠ لم ينفذ ٠٠ وهذا يحتاج الى متابعة صارمة جدا لتحقيق هذه الاهداف ٠

كما وجدت تنظيمات لزيادة الانتاج ٠٠ هذه التنظيمات وقفت صعوبات فى سبيل عدم تنفيذها ٠٠ وبذلك سار الانتاج فى انخفاض ٠٠

وعلى كل فستزداد الحالة التموينية سوءا أكثر وأكثر اذا لم ننم الانتاج الزراعى ٠

السيد محمد نجيب حشاد : أرجو ألا يؤخذ انتاج عام ٦٠/١٩٦١ كمثل فى الانتاج ٠٠ لان هذا العام له ظروف خاصة ٠٠ والزراعة معرضة لمثل هذه الهزات باستمرار ليس فى بلدنا فقط بل قد تعم دولا كثيرة ٠

السيد الرئيس : ألا يوجد علف للآفات للقضاء عليها فى دور السكون "الشرنقه" فى التربة ؟

السيد محمد نجيب حشاد : كما قال سيادة الرئيس انه أمكن للاتحاد السوفيتى ان يجد مادة تقضى على الشرانق وهى فى التربة ٠٠ واستعمال هذه المادة يتكلف كثيرا ٠٠ كما انها تؤثر على الكائنات الحية المفيدة فى التربه ٠

السيد الرئيس : اذن لماذا استخدم فى روسيا ؟

السيد محمد نجيب حشاد : لم يستخدم الاستخدام الزراعى بحق ٠٠ ولم يعم ٠

السيد احمد عبده الشرباصى : ان الاحصائيات الواردة عن الانتاج فى كتيب "مصر المعاصرة" تدل على هبوط الانتاج بالنسبة لمختلف المحاصيل ٠

(وتلى سيادته معدلات الانتاج بالنسبة لمختلف المحاصيل منذ عام ١٩٣٥)

السيد عبد المحسن ابو النور : ان أرض المنوفية "مطبلة" لانخفاضها عن مشروعات الرى ٠٠ فوضعها الآن يختلف عن الوضع القديم ٠

السيد محمد عبد القادر حاتم : بالنسبة للسياسة الزراعية ٠٠ الملاحظ انها مبنية على الارشاد الزراعى ٠٠ وليس على قيام الوزارة بالعمل ٠٠ وهذا يجعلنا لا نضمن الارقام التى تقدم بالنسبة لانتاج الفدان ٠٠ وأنا اعتقد ان احسن طريقة للارشاد الزراعى هى ان ننشىء قرية نموذجية ٠٠ وبذلك نبين للناس اشتراكيتنا ٠٠ فى اسرائيل عملوا هذا ٠٠ وكانت النتيجة ان المراسلين يمتدحون الزراعة فى اسرائيل ويقولون انها "كذا وكذا" ٠٠ ونحن يجب ان تكون لدينا قرى نموذجية بالنسبة للمجتمع الاشتراكى الذى نريده ٠٠ قرى فيها التجميع الكامل والمصارف المغطاة والاشراف بحيث يرى الناس بأنفسهم الارشاد الزراعى السليم الواضح ٠

السيد الرئيس : اننا لا زلنا نعلق على ما قاله الاخ عبد اللطيف البغدادى ٠

السيد عبد اللطيف البغدادى : الفكرة أننا نناقش السياسة الزراعية ٠٠ وأنا أقول ان ما قيل ليس سياسة زراعية ٠

السيد احمد فرج : اننا لو أخذنا ارقام متوسط المدة من ١٩٣٥ الى ١٩٣٩ وأعتبرناها ١٠٠ فان المتوسط فى العام الماضى يمثل ١٣٦ بمعنى ان الانتاج الزراعى قاصر عن ملاحقة الزيادة فى عدد السكان لان زيادة الانتاج كان من المفروض ان تصل الى ٥ر٦٢٪ ٠

ان السيد وزير الزراعة يقول انه متمسك بالخطة الخمسية التى أقرتها الدولة ٠٠ ونحن اذا نظرنا الى أعباء الخطة نجد انها تهدف الى تحقيق زيادة فى الانتاج الزراعى قدرها ٢٨٪ عن سنة الاساس ٠٠ ولكن فى سنتين من هذه الخطة لم يزد الانتاج الزراعى بالمرة ٠٠ وفى السنة التى بعدها نقص الانتاج الزراعى نتيجة ما حاق بمحصول القطن ٠٠ فهل السياسة التى قدمت من شأنها ان تجعلنا نصل الى تحقيق هدفنا بزيادة الانتاج الزراعى بنسبة ٢٨٪ ؟ ٠٠ هذه نقطة يجب ان نحترس منها من الآن لانها ستؤثر على بقية الخطة فى الانتاج الصناعى وسياسة التصدير والاستيراد ٠

والواضح من المناقشات ان الحل هو تنوّع المحاصيل الزراعية وتحسينها ٠٠ ونحن نستطيع أن نقرر ونحدد المساحات التى تزرع من كل محصول ونوع المحاصيل وكميات المياه ونعمل دورات سليمة للماء حتى نصل الى تحسين المحاصيل وتنويعها بالطريقة الاقتصادية التى تضمن السياسة التموينية والصناعية وسياسة التصدير والاستيراد ٠

الخلاصة ٠٠ هل سنظل سائرين على اساس كلام عام أو مبادئ عامة أو اسلوب للزراعة نستهدفه ونقوله فى كل مرة ؟ ٠٠ أم ستكون لنا سياسة محددة ؟ ٠٠ لماذا لا نعمل تنظيما زراعيا أسوة بالتنظيم الصناعى بمعنى أن تنويع الحاصلات التى نزرعها وتحسينها يكون فى دائرة تشريعات كتشريعات التنظيم الصناعى حتى نضمن زراعة محاصيل معينة فى أوقات معينة ٠٠ اننى أرجو أن توضع سياستنا على هذا الاساس ٠٠ ونحدد هدفا عاما بالاضافة الى تحديد أهداف تفصيلية لكل محصول ٠٠ وهذه نقطة لا تقل أهمية عن المستوى العام الذى نستهدفه فى الانتاج ٠٠ لاننا عندما نضع لكل محصول هدفا تفصيليا نستطيع ان نبنى على هذا الهدف سياستنا فى التصدير والاستهلاك وكل السياسات الاخرى ٠

وبمناسبة أننا مقبلون على استصلاح أراض جديدة ٠٠ لابد من ربط هذه السياسة بسياستنا فى استصلاح الاراضى حتى تكون السياسة متكاملة ٠

أما فيما يتعلق بمسألة المياه ٠٠ فانا لا أرضى ان تكون المياه قبل السد العالى عقبة بالمرة ٠٠ انهم فى اسرائيل استخدموا مياه المجارى وكل ما يمكن الحصول عليه من الماء لاستصلاح الاراضى ٠٠ ونحن يجب أن نستخدم الخزان الجوفى الموجود فى الدلتا ٠٠ وكلما توسعنا فى الصرف لابد أن نعيد الرى بمياه الصرف ونسبة الملوحة فيها بسيطة جدا لا تتجاوز ٧ آلاف جزء فى المليون ٠٠ فيجب استغلال الخزان الجوفى ٠٠ ومأخوذ فى الاعتبار ان المياه العذبة راكدة فوق المياه المترسبة من البحر ٠

كل هذه المسائل يجب ان تدرس مرتبطة مع بعضها حتى نسير فى الانتاج الزراعى بأقصى دفعة ونصل الى اهداف الخطة ٠

ومن أهم المسائل ٠٠ مسألة الارشاد الزراعى ٠٠ وبالنسبة للمشرفين الزراعيين ٠٠ فاننا مقبلون على اساليب زراعية لم تدرس حتى فى الكليات ٠٠ ونحن كل يوم نتطور ٠٠

فهؤلاء المشرفون لابد أن يدربوا تدريبا معينا يختلف عن التدريب الدراسى ٠٠ وأنا أعتقد ان التدريب الذى قامت به كلية الزراعة بجامعة الاسكندرية فى مناطق الاصلاح الزراعى تدريب سليم لانه تدريب على كل محصول على حدة ٠

وأخيرا ٠٠ فاننى أتساءل : هل سنصل الى الاهداف على اساس استثمارات قيمتها ١٦ مليون جنيه ٠٠ منها ٨ مليون جنيه للمبانى ؟ ٠٠

السيد محمد نجيب حشاد : انى معترف فى اقتراحاتى انه لاتوجد سياسة موضوعة وموحدة ومرتبطة ببعضها بالنسبة للاجهزة المختلفة فى الدولة لان الانتاج الزراعى ليس منفصلا عن غيره من الاجهزة بل مرتبط بها ارتباطا وثيقا ٠٠ ولم أذكر فى بحثى الارقام أو البيانات الخاصة بالتصدير ٠٠ ونحن ننادى بالتوسع فى التصدير ٠٠ أما عن التوسع الرأسى وهل يسير مع التوسع الافقى ؟ ٠٠ فان الاستثمارات الموجودة تتأثر بالتوسع الافقى لان الخطة موضوعة على اساس وجود توسع أفقى حتى نهاية عام ١٩٦٥ بقدر معين ٠٠ ونحن نقارن بأرقام ذكرت عام ١٩٣٠ وما بعدها ٠٠ ونحن واضعين سنة للاساس للمقارنة لتحقيق اهداف الخطة ٠

من ناحية التدريب فاننى متفق مع الاخ احمد فرج فى ان خريجى الجامعة أو المعهد ليس لديهم الخبرة الكافية لعدم وجود الامكانيات بالنسبة للبلاد الاخرى التى تجبر الطالب للعمل مدة معينة فى مزرعة ٠٠ ولذلك قلت بأننا سنراعى عملية التدريب ٠٠ وسنقوم بتدريب جميع موظفى الزراعة بحيث لا نترك صغيرا أو كبيرا بدون تدريب ٠٠ واننى عرضت الامر بخصوص السياسة الزراعية على المجلس المقرر لأتلقى التوجيهات وعلى ضوء ما يقرر فى هذا الاجتماع سترسم سياسة وزارة الزراعة وستكون ملزمة بتنفيذها ٠

السيد فتحى الشرقاوى : فى الواقع ان الموضوع له عدة زوايا ٠٠ واننى أقر ما ذكره الاخ على صبرى من أننا مازلنا نسير فى السياسة الزراعية كما رسمت منذ زمن طويل وهى مزرعة لنكشير ٠٠ فيما عدا نشاط فردى لبعض الافراد ٠٠ وقد ثبت انه من خرج

عن الخط المرسوم قد نجح .. أما ما قيل بخصوص تخصيص مساحات لتركز فيها زراعة بعض الاصناف .. فهل لو قلنا يخصص شمال الدلتا لزراعة القطن والصعيد لزراعة القصب .. هل يوجد الجهاز الذى يشرف على هذه العملية ؟ قد يكون ما بذلناه فى سبيل " هذا الجهاز الحكومى " قد يوجد فيه الحل السليم والخطوة التى ننشدها على المدى الطويل .. وأى فلاح يستجيب للتجربة الناجحة .. ولذلك أعتقد ان السياسة الزراعية ذات شقين .. عمل سريع عاجل لمجابهة الواقع والآخر بعيد المدى والتغيير الجذرى لطريقة الزراعة .. ولو أن وزارة الزراعة قامت بتنفيذ سياسة من السياسات التى رسمت لها كما قال الدكتور كمال رمزى استينو لعم الخير الآن ..

من ناحية التربة وقلة غلة الفدان كما ذكر الاخ الشرباصى .. لماذا تقل غلة الفدان مع العلم بان الوعى السمادى يزيد ؟ هذا يجرنى الى أول الخيط .. وهو معاملة التربة .. حيث تعتبر كأى كائن حى .. بدأت وزارة الزراعة فى عمل الحصر التصنيفى للتربة لمعرفة انواعها وما يجود فى كل منها .. نجد أن اسرائيل تشرف عما يجب ان يتعمق فيه سلاح المحراث فى التربة .. وهذا بلد حديث ..

يجب ان يغير جهاز وزارة الزراعة طريقة تفكيره .. عندما يتم الحصر التصنيفى سنتوصل الى معاملة التربه حسب تكوينها .. أما ما ذكره الاخ على صبرى وهو زراعة القطن والقصب والأرز على حسب ما يكون الاقتصاد .. فهذا لن يتم الا بعد الحصر التصنيفى .

أما بخصوص عملية الصرف .. فقد شكلت لجنة من وزارة الزراعة والاشغال بخصوص المصارف الحقلية ومنذ عام ١٩٥٦ .. ماذا عملت هذه اللجان ؟ لم تعمل شيئا .. المصارف الحقلية متصلة بمعاملة التربة .. الارض اصبحت مجهدة .. ولذلك يقل الانتاج .. لو أحسن معاملة الارض بحيث يحافظ على خصبها ستعطى محصولا وفيرا بالحرث الجيد والصرف الجيد واضافة الاسمدة العضوية البلدية .. حل مشاكل الرى والصرف لن يكون على مستوى الوزارات كما قال السيد نائب الرئيس للخدمات .. بل هى تكون وتحل على مستوى الريف .. كما انه لا يوجد وعى للصرف لان المصارف تستخدم كمراوى فى بعض البلاد .. يمكن النص على أن المصارف حرم مقدس يجب ألا يستغل الاستغلال السىء .. لو اتبع هذا فسوف يؤدى بنا الى تحسين الانتاج ومعالجة التدهور الذى نشاهده .

الموضوع الآخـر ٠٠ مقاومة الآفـات ٠٠ الدولة تعطى المبيد لأى مزارع يطلبه لمقاومة الآفات ٠٠ ان تحديد نوع المبيد يحتاج الى بحث علمى ٠٠ لماذا ؟ ٠ لأن فى السنة الماضية ارتفعت بعض الاصوات بضرورة تغيير بعض المبيدات ٠٠ لاكتساب الآفات حصانة ضدها ٠٠ شمال الدلتا حيث توفر الرطوبة ٠٠ يجب استخدام المواد التى تعلق بالنبات ٠٠ وقد جربتها ونجحت ٠

يجب أن تتوفر المبيدات فى مقار الجمعيات التعاونية خصوصا وقد أبعدنا عنها العناصر الانتهازية ٠٠ لتتولى توزيعها ٠٠ ويترتب على وجود المبيد وجود الآلات ٠٠ وأرجو مراعاة استعمال الموتورات لانها تحتاج الى عمل فنى ٠

الارشاد الزراعى ٠٠ لن يسير على ما يرام ٠٠ وهذا قيل ٠٠ لو أمكن للاصلاح الزراعى ان يحتفظ فى كل قرية بمساحة ٢٠ فدان مثلا تكون كحقول تجريبية وتدار اقتصاديا ٠٠ أفضل من صدور مجلة زراعية يصرف عليها ٢٠٠ ألف جنيه ٠

أما موضوع التدريب ٠٠ يجب ان يتم ٠٠ سيادة الرئيس ٠٠ أمر بتعيين خريجى الحقوق والآداب المتعطلون هذا العام ٠٠ لكن العام القادم ٠٠ ماذا سيكون الحل ؟ يجب دراسة هذه الاوضاع بحيث تتلاشى مستقبلا ٠

كما يجب تعزيز المراقبات الزراعية فى المحافظات بالموظفين والمبيدات بحيث تكون مستقلة استقلالا تاما فى حدود الخطة ٠٠ حتى يمكنها ان تؤدى رسالتها ٠

ثم ان مقننات الترع من المياه من ايام الانجليز ٠٠ يجب ان يعاد فيها النظر ٠

كلمة أخيرة عن تربية الثروة الحيوانية ٠٠ أريد ان اتساءل ٠٠ هل الفلاح الذى يعتمد على ماشيته فى الخدمات الزراعية ٠٠ ينتظر ان ينتج من ماشيته اللحم واللبن بالكمية المرجوة كمرب للماشية ؟ المفروض فى مواشى التربية ألا تعمل ولا تتحرك من مكانها ٠٠ اذن لماذا يعطى هذا الفلاح الكسب ؟ هل هذا اشتراكية ؟ أغلب مربى الماشية صفوا تربية الماشية لان الكميات التى تصرف لهم وهى كيلوجرام كسب عن كل رأس لا تكفى ويضطرون للشراء من السوق السوداء بسعر مرتفع ٠٠ يجب حصر مربى الماشية ولو عن طريق الجمعيات التعاونية وتصرف لهم الكميات اللازمة ٠٠ الاشتراكية انتاج ٠٠ ولهذا يجب اعطاء كل مالك أو حائز اذا كان منتجا وسائل الانتاج ٠

ثم ان الآلات التى تستورد من الشرق .. ظهرت فيها بعض العيوب عن طريق التجربة .. يمكن استيرادها وادخال التعديلات الملائمة لنا وبذلك يتوفر النقد الاجنبى .

واخيرا .. يجب تنويع الحاصلات الزراعية والعمل على زيادة التصدير والتعاقد مع المنتجين والمصدرين وضمان وسيلة النقل . وبهذا نخرج من الحصار الذى نحن فيه .

السيد الرئيس : لى تعليق على كلمة واحدة .. وهى الخاصة بالاشتراكية ..

ان الاشتراكية انتاج .. وهذا هو الاساس .. فهى ليست شعارات .. ما الفائدة من ان نقول " اشتراكية " .. ولكنا لا ننتج شيئا ؟ .. فالاشتراكية انتاج .. ولذلك نتكلم هنا عن الانتاج .. هذا هو الهدف .. اما اذا لم نزد الانتاج .. فان معنى ذلك اننا لا نسير بطريقة اشتراكية .. ولقد حضرت مناقشة فى برلمان يوغوسلافيا عن السياسة الزراعية .. وقد تكون هذه المناقشة أعنف مناقشة حدثت فى يوغوسلافيا .. وكانت المناقشة عن الشعارات والعمل .. وفى آخر المناقشة وقف " تيتو " وقال : " اشتراكية .. اشتراكية .. ولا انتاج .. لا تعتبر اشتراكية " .. وقد غيّروا سياستهم الزراعية كلية نتيجة هذه المناقشة .. وغيّروا نظام (State farms) وعملوا (Collective farms) .

السيد حسين الشافعى : الملاحظ ان معدلات الانتاج بالنسبة للمعدلات العالمية تعتبر قليلة جدا بغض النظر عن المقارنات ما بين الماضى والحاضر .

وبالنسبة للخطة المقدمة والتى نناقشها .. هل تقوم الخطة فى ظل التنظيمات التى كانت موجودة ؟ .. أم نقدمها فى ظل الاعتبارات التى جدت ؟ .. اننى عندما أبحث هذه الخطة أجد انها لا تختلف كثيرا عن الخطط السابقة .. بينما هناك أربعة اعتبارات جدت .. والمفروض ان تتأثر بها الخطة .. هذه الاعتبارات هى : (١) الاشتراكية ، (٢) الادارة المحلية كأساس للتنظيم ، (٣) الخطة كأساس لتحديد اهداف ، (٤) وسائل التنفيذ .

وأنا أعتقد انه بالنسبة لأجهزة وزارة الزراعة اذا لم يكن التنفيذ منفصلا كليا عن الارشاد والتوجيه .. فان أية عملية لن توصلنا الى أية نتيجة .. ويجب ان تقسم أجهزة وزارة الزراعة تقسيما نوعيا بالنسبة لكل محصول وترسم له سياسة من حيث زراعته وتسويقه .. سياسة مبنية على اساس اقتصادى .. ولابد ان تشترك فى ذلك الاتحاد النوعية على مختلف المستويات .. وهناك موضوعات خاصة بالرى والصرف مشتركة فى كل المشاكل .. فيجب ألا تكون وزارة الزراعة هى المسئولة الوحيدة عن كل المشاكل .. اذ أن الربط بين جميع الاجهزة موضوع رئيسى .. فان أية عملية ان لم تكن متكاملة .. لن تكون عملية ناجحة .

السيد عبد العزيز السيد : اننى رغم حرصى على أن أتتبع المناقشة فى الجلستين لم أخرج بصورة واضحة عن السياسة الزراعية .. وقد يكون السبب فى هذا أن السيد وزير الزراعة كلف بأن يقدم سياسة ليست فى نطاق عمله وحده ..

والسياسة الزراعية فى رأيى لها شقان .. الأول يختص برفع مستوى الانتاج الزراعى الى أقصى حد .. وهذا تناوله البرنامج الذى قدم لنا فى جميع نواحيه الخاصة بالتوقيت والبذور واختبار التربة ومعالجة المحاصيل الى غير ذلك من النواحى .. ولكن الناحية الاخرى الخاصة بالسياسة العامة للزراعة نفسها من حيث هى جزء من اشتراكية الدولة .. هذه الناحية لم تتضح تماما .. وقد عرضت بعد الآراء ولم نقطع فيها برأى ولا اتجاه .. مع انها هى التى توجه المختصين بالزراعة .. فمثلا عرضنا لما اذا كانت الزراعة ستدار على اساس اقتصادى صرف بغض النظر عن الناحية التموينية .. أو ما اذا كنا سنأخذ فى الاعتبار المسألة التموينية .. اننا لم نحدد أى هذين الطريقين الذى سنتبعه .. حتى نكيف السياسة الزراعية على اساسه .. ونحن اذا أخذنا بالرأى الذى يقول بالاساس الاقتصادى فان هذا يكون له توجيه معين بحيث نحدد أحسن المحاصيل انتاجا من الناحية الاقتصادية .. اما اذا أخذنا المسألة التموينية فى الاعتبار فان التوجيه يكون مختلفا عن التوجيه الاقتصادى الصرف .

أريد أن أقول اننا لن نستطيع ان نرسم السياسة الزراعية الا اذا حددنا اتجاهنا ..

ثم ان سلطة الدولة غير واضحة ٠٠ وسلطة الدولة على نشاط الناس لها ارتباط وثيق بالانتاج القومى وهو أخص خصائص الدولة الاشتراكية التى تريد ان ترفع الانتاج للمصلحة العامة ٠٠ ان سلطة الدولة غير واضحة فى التوجيه ٠٠ وهل سنستمر على ما يسمى بالارشاد الزراعى أو يكون هناك الزام زراعى ٠٠ كل هذا غير واضح ٠٠ وأنا رغم تتبعى للمناقشات لم أستطع ان أفهم أو أخرج بصورة واضحة عن السياسة الزراعية ٠

السيد الرئيس : بالنسبة لخلاصة القول والذى نخشى منه هو ان ننفض دون أن نتخذ قرارا ٠٠ ثم نأتى بعد مدة ونتكلم عن السياسة الزراعية وقد تكلمنا عنها منذ عام وتكلمنا عن الخطة والمتابعة والمصارف المغطاة ٠٠ كنت قلقا على التوسع الرأسى لانه غير ملموس ٠٠ التوسع الافقى ٠٠ معروف ٠٠ نقول نصلح فدان أو عشرة أفدنة ٠٠ عملية التوسع الرأسى ٠٠ كلام على ورق ٠٠ كان مطلوب لها ١٥٠ مليون جنيه ٠٠ من يضمن لى عملية التوسع الرأسى ؟ انه يدخل فيها عامل التربة والجو والآفات ٠٠ ولهذا عند مناقشة الخطة كنت مصمما فقط على التوسع الافقى ٠

ولم أكن مطمئنا بالنسبة للتوسع الرأسى لعدم وجود وحدات صغيرة للقيام بعمليات التنفيذ ٠٠ ثم أخذت فكرة عامة عن السياسة الزراعية من المناقشات التى دارت ٠٠ ثم يقرأ الاخ الشرباصى من كتيب مصر المعاصرة عن نقص الانتاج ٠٠ لماذا ؟ مفروض يزيد الانتاج الزراعى حسب الخطة ٢٨٪ ووزارة الزراعة لم تحدد الهدف ومع زيادة السكان ستوجد عندنا مشاكل كثيرة ٠٠ ثم ان مساحة الارض الزراعية محدودة وهى ٦ مليون فدان ٠٠ وسيصلح على مياه السد العالى مليون فدان ٠٠ فالمجموع ٧ مليون فدان ٠٠ اذن العملية تحتاج الى عمل حاسم ٠٠ كمية المياه التى نروى بها حاليا يجب ان تروى بها مساحات أكثر حتى ولو استعملت طريقة الرى بالرش ٠

لو نظرنا الى الدول الاخرى ٠٠ نجد ان اسرائيل استخدمت جميع الوسائل للرى وأقامت مصانع صغيرة للتحليل ٠

المشكلة الاساسية عندنا ٠٠ الارض الزراعية ٠٠ نقول ننفذ دورة زراعية ثلاثية ٠٠ نتركها للناس وكل منهم ينفذ الدورة التى يرتضيها ٠٠ ثم مسألة الرى ٠٠ ومن تقع

أرضه فى نهاية الترعة لا يروى .. وزارة الزراعة تعلن عن زراعة اصناف فى مناطق معينة .. ووزارة الاشغال تعلن عن فتح الترع .. بهذا الاسلوب لم نعمل شيئا .. لان الواحد عندنا يخطب فى الناس وبعد انتهاء الاجتماع ينصرف كل الى حال سبيله ولا يتم عمل شىء .. الفرق فى العملية هو التنظيم وغير التنظيم .. اساس المشكلة كنا نسير بالعملية وكأنها عملية خاصة والدولة لا دخل لها .. هل يمكن ان نسير بعمليات خاصة والدولة لا دخل لها ؟ ممكن .. ولكن لست مسئولا فى احضار التموين الذى يحتاجونه وتكون الدولة مسئولة عن البوليس والقضاء فقط .. هل بالنسبة للسكان .. نسير بهذا الشكل ؟ بعد الحرب كنا نتبع هذا .. وكانت عندنا أرصدة استرلينية نتيجة الحرب كنا نحصل منها على ما نحتاج اليه .

اذن توجد استحالة لتنفيذ هذا .. وليس امامنا الا التنظيم حتى أصغر مستوى فى البلاد .. نمسك المشكلة الكبيرة ونحللها الى أصغر المشاكل .. وبذلك نصل الى حل المشكلة الصغيرة .. وبالتالى تحل المشكلة الكبيرة .. يدخل فى هذا الكلام ما قيل فى هذه الجلسة .. هل نزرع ذرة صيفى أم لا ؟ وهل نحفر الآبار أم لا ؟ هل فى تنظيمنا الزراعى نحدد مساحات لزراعة المحاصيل المختلفة .. هل نحدد مساحات للمحاصيل البستانية ؟ مسائل عرضت لم نخرج منها بسؤال .. هل نتغلب على عملية حصر التربة ونستورد الجرارات من الشرق ؟ فى رأيى لا يمكن اعطاء أجوبة لمثل هذه الاسئلة .. ثم ان وزارة الزراعة لا تستطيع ان تقوم بكل هذا .. وهل يوزع موظفو وزارة الزراعة على الاقاليم أم لا ؟ بدون حل المشاكل الزراعية سنتعرض لمشاكل كثيرة مريرة ..

توجد افكار قيلت فى هذه الجلسة والجلسة الماضية .. وتوجد خطة عامة .. لكن لا توجد خطة مفصلة أو خطة تنفيذية .. المطلوب ايجاد خطة تنفيذية تعرض علينا هنا بعد شهر عن موضوعات قريبة عن الزراعة ثم استمرار كيفية وضع حلول للمشاكل الزراعية .. تعرضت لهذا الموضوع عام ١٩٥٦ وأمرت بتشكيل لجنة دائمة للزراعة .. بعضنا يقول يوجد تطور .. والبعض يقول نستطيع استخدام المياه الحالية فى رى مساحات أكثر .. كما قيل ان تصنيع فدان القصب يعطينا انتاجا يقدر بـ ١٢٥ جنيها .. اذن المياه بمثابة اكتشاف البترول .. ولذلك فى رأيى تشكل لجنة للزراعة والرى تبحث هذه المواضيع كلها .. اذ لا أريد ترك الموضوع لوزير الزراعة فقط .. وهذه اللجنة

تشكل من الاخوة الذين تكلموا فى الزراعة .. وتعرض على اقتراحاتهم .. وتعتبر لجنة دائمة لبحث مشاكل الزراعة وهذه اللجنة تشكل برياسة السيد / كمال الدين حسين وعضوية السيد / المهندس احمد عبده الشرباصى والسيد / الدكتور كمال رمزى استينو والسيد / على صبرى والسيد / عبد المحسن ابو النور والسيد / الدكتور عبد العزيز السيد والسيد / الدكتور محمد نجيب حشاد والسيد / فتحى الشرقاوى والسيد / صلاح هدايت .. والسيد / احمد فرج والسيد / وزير الاقتصاد يحضر بالنسبة للمواضيع الاقتصادية .. وتقوم هذه اللجنة بوضع خطة مفصلة تبين ما نزرعه فى كل منطقة .

وردا على سؤال الدكتور عبد العزيز السيد أقول ان سلطتنا لا حدود لها .. ولكن ما هو هدفنا ؟ .. هو زيادة الانتاج وحل مشاكلنا الزراعية .. وفى سبيل هذا الهدف لنا سلطة مطلقة .. والا فكيف ننفذ الخطة ؟ .. ان البلد لا تستطيع ان تطالبنى بان أوفر لها الطعام الا اذا كانت لى سلطة .. والذى لا يعجبه هذا فاننا نشترى منه الارض ونعطيه ثمنها .. وعليه أن يبحث عن عمل آخر غير الزراعة .. ونحن ان لم نحل هذه المشكلة هذا العام سنجد أنفسنا فى موقف " ملخبط " .

واللجنة المشكلة برئاسة كمال الدين حسين تعتبر لجنة دائمة تبحث مشاكلنا الزراعية بصفة مستمرة .. وعملها هو أن تضع لنا الخطة .. وكل من لديه كلام يقوله فى هذه اللجنة .. وأنا أعتبر ان وزير الزراعة ليس مسئولا بمفرده .. وكل من يريد ان يشترك فى هذه اللجنة يستطيع ذلك .. وعلى اللجنة ان تقدم لنا تقريرا بعد العيد .

السيد مصطفى خليل : يجب ان يدخل فى هذه اللجنة وزير الصناعة ولو انه غير موجود الآن .

السيد الرئيس : لا مانع .

السيد كمال رمزى استينو : اذا لم يزد الانتاج فان الصناعة ايضا ستتأثر وليس التموين فقط .

السيد الرئيـــــس: ولن يكون لدينا المال الذى نشترى به الطعام .. ولـــو امتنع الامريكيون عن اعطائنا القمح والذرة .. سنضطر الى شرائهما .. ونحن نحتـــاج الى ما قيمتـه ٥٠ مليون جنيه فى السنة .. سندفع ثمنها اما بالعملة الصعبـــة أو من القطـــن ..

أما بالنسبـة لموضوع الميزانيـة النقديـة فنبحثـه فى جلسة أخـرى نعقدهـــا بعد غـــد الساعة السادسـة مساء .. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاتـــه .

(انتهى الاجتماع فى تمام الساعة الحادية عشرة والنصـــف مســـاء)

رئاسة الجمهورية العربية المتحدة

مكتب الرئيس للأبحاث الاقتصادية